د. حامد خليل

عميد كلية الآداب
جامعة دمشق

أزمة العقل العربي



دار كنعان
للدراسات والنشر
دمشق - ص.ب (٤٤٣) - هاتف (٢٣٠١٩١)

عدد النسخ (٢٠٠٠)

الطبعة الأولى - ١٩٩٢

الاشراف الفني
جمال الأبطح

الفصـل الأول



لقد تعلمت من قراءتي للفلسفة، وبالذات ذلك الفرع منها المتعلق بمناهج البحث، ان دراسة أية ظاهرة اجتماعية تستدعي، لكي تكون دراسة مجدية، أخذ العاملين الأساسيين، اللذين يسهمان في صنعها على نحو أو اخر (الموضوعي والذاتي) بعين الاعتبار. وبغير هذه الطريقة يظل الباحث يدور حول الظاهرة. دون أن يستطيع الاقتراب منها.

فالبشر، الذين يصنعون ظواهرهم، لا يتكونون في الفراغ. ولاهم، ودونما سبب، على هذا النحو أو ذاك. وإنما هم نتاج ما يصنعونه. فيكونون، بشكل أو بآخر ذوات الظواهر وموضوعاتها في آن معاً.

ولتوضيح ما اعنيه أقول أن الطريقة التي يصنع الناس وفقاً لها حياتهم، هي التي تتحكم، في المقام الأول، بتكوينهم، وبنوع العلاقات التي تقوم فيما بينهم. وكذلك في تحديد منظومة القيم الحقوقية والاجتماعية والسياسية والخلقية التي يعتنقونها، ويسلكون فيما بعد وفقاً لها. وهذا ما أعنيه بالعامل الموضوعي. ولكن لما كان الناس ذوات الظواهر، مثلما هم موضوعاتها، فإن تأملهم لنتاج ما يصنعونه اما أن يكون عامل تحريض يدفعهم إلى الانقلاب عليه، وبالتالي تغييره، أو ان يروا فيه مبعثاً للرضاء والاستكانة، فيقبلون به ويخضعون لاحكامه، وهذا ما اعنيه بالعامل الذاتي. وهو العامل الذي يتحكم فيه الارتقاء الشخصي بمستوى الوعي الذي يكون الارتقاء الثقافي والروحي العنصر الحاسم في تكوينه.

ولكي يكون في مقدوري تفسير ظاهرة التردي العربي القائمة الآن، لا أجد لي من مخرج سوى التسلح بهذا المنهج الذى أرى انه يعينني على

التعرف على دور كل من العاملين المذكورين في تكوين الظاهرة المذكورة.
وقد كانت النتيجة التي انتهيت إليها، هي أن ثمة نموذجين رئيسيين لطريقة صنع العرب لحياتهم. نموذجاً يقوم على الملكية الخاصة التامة، أو ما يسمى، تجاوزاً، النموذج الرأسمالي، ونموذجاً يقوم على نوع خليط من الملكية الجماعية والملكية الخاصة. وهو ما يسمى، من غير دقة تامة، النموذج الاشتراكي، وأن الدور الذي لعبه العاملان الموضوعي والذاتي في النموذج الأول أدى إلى تكوين عقل غير قومي وغير علمي وغير بنائي، يعجز تماماً عن تخطي حالة التخلف والتردي الراهنة، بينما تكون في النموذج الثاني عقل قومي علمي بنائي مرتبك، هو أدنى مستوى من العقل المطلوب للتخطي المذكور.

ولكي يحقق التحليل اغراضه أرى أنه من المفيد أن أوضح أولاً كيف يسهم النموذجان العالميان الرئيسيان، اللذان يعبران عن طريق صنع البشر لحياتهم (الرأسمالي والاشتراكي) وكلٌّ بطريقته الخاصة، في تكوين عقل قومي علمي بنائي، هو شرط لا غنى عنه لتقدم الأمم، ثم أبين كيف أدى النموذجان العربيان إلى تكوين نوعي العقل اللذين اشرت إليهما.

لقد نشأ النظام الرأسمالي في اوروبا في أعقاب معارك طاحنة، دارت رحاها بين قوى جديدة فتية طموحة، اكسبها اعتمادها على عقلها وجهودها الذاتية، في صراعها مع الطبيعة، ثقة كبيرة لاحدود لها في مقدرة العقل البشري على اكتشاف أسرار الكون، وخلق منظومة قيم اجتماعية وسياسية وحقوقية وخلقية وعلمية وفنية جديدة، كفيلة بتحقيق حالة انسانية

متقدمة، وبين قوى اقطاعية كسولة راكدة، تتخذ من صلة النسب والقربى، وليس من الكفاءة والتحصيل الشخصي، والعمل، أساساً لاستمرار تربعها على قمة الهرم الاجتماعي الذي كان قائماً آنذاك، متسلحة في ذلك بايديولوجيا دينية هيأها لها تحالفها مع رهبان الكنيسة، وحراس ممتلكاتها.

وفي المعركة المذكورة، كانت القوى الجديدة تحارب على ثلاث جبهات في وقت واحد. فمن جهة وجدت نفسها وجهاً لوجه أمام تأويل للدين المسيحي، يوطد العلاقات الاقطاعية القائمة ويعززها، ويدفع معتنقيه إلى الاستكانة والرضا بالأمر الواقع. ومن جهة ثانية ثمة قيم اجتماعية سائدة مؤداها ان ما يحدد مركز الانسان الاجتماعي والسياسي وقيمته الانسانية، ليس الكفاءة والتحصيل الشخصيين، وإنما التقدير المسبق، وصلة القربى، وموقعه منذ البداية في السلم الاجتماعي. وفي المقام الثالث، كانت السلطة الاقطاعية تثقل كاهل القوى الحرفية الجديدة بالضرائب الباهظة، وتفرض القيود الشديدة على التجارة والصناعة، مما يقف حجر عثرة في طريق تطورها المادي والعقلي الطموح.

ولكي تحسم المعركة لصالحها، كان لابد للقوى المذكورة من استمالة الجماهير ودفعها إلى الوقوف في صفها. وقد اقتضى ذلك القيام بعملية نقدية للقيم القديمة، وابداع قيم جديدة يكون حكم العقل هو المرجع الأساسي في صياغتها، ويكون هدفها المعلن تحرير الانسان، كل انسان، من ربقة الاستعباد والاستغلال، والارتقاء به إلى المستوى الانساني الذي

يتفق مع طموحاته وتطلعاته.

هذا فيما يتعلق بمنشأ النظام الرأسمالي. أما من حيث توطيدُ سلطته وترسيخُها، فإن تراكم رأس المال وتحقيق معدلات عالية من الربح، اللذين يشكلان لحمة الرأسمالية وسداتها، اقتضيا المزيد من السيطرة على الطبيعة، والتوسع في الانتاج توسعاً لا حدود له. وقد أدى ذلك إلى تكوين إنسان أوروبي جديد، متسلح بعقل قومي علمي بنائي على النحو التالي:

تكوين العقل القومي:

إن التوسع في الانتاج استدعى ايجاد سوق قومية واسعة لتصريف المنتجات، وأسواق خارجية لتصريف الفائض منها. كما استدعى البحث عن مصادر أخرى لمد عملية الانتاج المذكورة بما يلزمها من المواد الأولية بأقل كلفة ممكنة. وكذلك خلق الظروف والسبل المواتية لنجاح المشروع الحضاري الشامل المتمثل في الصورة الجديدة عن العالم والحياة، التي ابدعتها البورجوازية الأوروبية، عوضاً عن الصورة القائمة التي كرسها الاقطاع والكنيسة لقرون طويلة.

ولايجاد السوق القومية المذكورة، سعت القوى الجديدة إلى بعث المشاعر القومية لدى الأوروبين، الذين كان الاقطاع قد بعثرهم في كيانات هزيلة مغلقة، ارهقتها الحروب المدمرة التي كانت تقوم باستمرار بين

الأمراء المتنافسين إما لتوسيع اماراتهم، أو لإرضاء نزواتهم الشخصية ومطامحهم.

وقد تحقق للبرجوازية المذكورة ما كانت تحلم به، وخاصة بعدما استطاعت ربط مصائر الناس ومصالحهم الحياتية اليومية بنجاح مشاريعها الاقتصادية وتطورها. ولكنها لم تقف عند هذا الحد. فقد اقتضت حماية السوق المذكورة من المزاحمة الخارجية، وفتحُ اسواق خارجية جديدة لتصريف الفائض من البضائع المكدسة، وكذلك الحصول على المواد الأولية اللازمة لتسيير عجلة الانتاج، خلق روح التعصب القومي لدى الاوروبيين، بحجة الثأر والانتقام أحياناً، أو بدعوى نشر قيم الحضارة الجديدة أحياناً أخرى. وقد ساعدها في تحقيق مهمتها هذه، النفع المادي الكبير الذي تحقق للاوروبي من جراء نهب بورجوازييه لثروات الأمم الأخرى، ومن الأرباح التي جنوها من استغلال أسواقها. فكانت النتيجة تشكل عقل قومي لدى الأوروبيين، كان له دور كبير في تحقيق نهضتهم.

تكوين العقل العلمي:

إن نجاح المشروع الصناعي الجديد ارتبط ارتباطاً وثيقاً بالمزيد ا السيطرة على الطبيعة، والتحكم بالسوق المحلية والأسواق الخارجيا والامساك بدقة واحكام بالسلطة السياسية. وقد اسهمت هذه العوامل مجتمعة في تشكيل عقل أوروبي علمي، استطاع تحقيق نقلة نوعية كبيرة في

حياة الاوروبيين العقلية والمادية على حد سواء، وهيأ لهم سبل التحكم بمصائرهم ومصائر غيرهم، ورسم معالم مستقبلهم، وأربك الاخرين واوقعهم في حالة محزنة من الذهول لا يُحسدون عليها.

فقد اقتضت حاجات الصناعة المتجددة على الدوام، الصراع مع الطبيعة بهدف تطويعها، والسيطرة عليها، عوضاً عن البقاء في حالة توجس ورعب منها. ونتيجة لذلك، ولا اجدني بحاجة إلى الاسهاب في شرحٍ هذه النقطة، لم تعد الطبيعة بالنسبة للعقل الاوروبي مسكونة بالابالسة والشياطين، ومسلمة للمصادفة والفوضى والخوارق والمعجزات. ولا تستدعي باستمرار وجود أصحاب كرامات يلجأ إليهم عقل الانسان ضعيفاً خاضعاً ذليلاً، لكي يظل بمنأى عن الخطر الذي كان يتوهم أنه يحيق به من كل جانب. لقد أصبح الصانع والتاجر والحرفي وصاحب المال يعيشون في عالم من الارقام يحسبون فيه العمليات والكميات والأسباب المادية والنتائج المرتقبة. وأصبحت الآلة ومنضدة العد والحساب تهيئان عقولهم لكي لا يروا سوى حكم القانون الطبيعي يبسط سلطانه على أرجاء آخذة في الاتساع، على عكس الفلاح في العهد الاقطاعي، الذي كان يخضع خضوعاً مباشراً لسلطان الجو، فلا يرى من حوله سوى قوى خارقة للعادة، يتعين عليه ارضاؤها.

وبكلمة أقول أن صراع الاوروبي مع الطبيعة جعله يكتشف قوانينها، ولا يرى غير السببية الطبيعية لغة تنطق بها. كذلك فرض عليه ذلك الصراع ابتكار مناهج علمية كطرق جديدة في التفكير، لمعرفة تلك

القوانين، وتعلم تلك اللغة.

أما التحكم بالأسواق الخارجية واحتكارها، فقد اقتضيا منه دراسة متعمقة للطبيعة من جديد لمعرفة بنية عناصرها، وقانونية عملها، وأساليب تحويل قسم منها إلى أسلحة وأدوات مدمرة، يستعين بها لاخضاع الأمم الأخرى، وارغامها على استهلاك البضائع المكدّسة في مخازنه الجديدة.

وكذلك اقتضى الامساك المحكم والدقيق بالسلطة السياسية، انشاء مؤسسات بحث علمية واجتماعية لدراسة اتجاهات الناس، والتعرف على امزجتهم، وعلى العوامل الفاعلة في تحريكهم بما يخدم تكريس تلك السلطة، ولاأجدني بحاجة إلى تقديم المزيد من التوضيح لكن أبين كيف أصبح العقل الاوروبي على هذه الأسس علمياً. فهذه الأمثلة تكفي للتدليل على أن شروط تكوين العقل العلمي تحققت عند الاوروبيين على نحو كاف إلى حد كبير جداً.

تكوين العقل البنائي:

قلنا قبل قليل أن حاجة البورجوازية الاوروبية إلى استمالة الجماهير للوقوف في صفها من أجل حسم المعركة لصالحها في صراعها مع الاقطاع، فرض على عقلها ابداع منظومة قيم اجتماعية وسياسية واقتصادية وحقوقية وخلقية جديدة، تكون بديلة عن الايديولوجيا الدينية التي ظلت حصناً منيعاً يحتمي به الاقطاعيون لقرون طويلة. فكان ذلك

ايذاناً بولادة عقل بنائي اوروبي جديد، يحل محل العقل الكسول الخامل الذي ظل طوال الفترة السابقة يجتر النصوص الجامدة، والتأويلات المهترئة الركيكة عن ظهر قلب، ودونما تعمق. وقد أخذ هذا النزوع البنائي للعقل الجديد يتنامى باطراد، تمشياً مع حاجات المجتمع الصناعي الرأسمالي المتطورة باستمرار. فضرورات التوسع في عملية الانتاج التي تفضي إليها طبيعة الرأسمالية، استدعت باستمرار خلق حاجات ومطالب جديدة لدى الناس، لكي يكون في الامكان تصريف البضائع الجديدة. وقد عنى هذا حكماً دفع العقل باستمرار إلى ابتكار مفاهيم حياتية أكثر رقياً، ووسائل دعائية واعلامية أكثر تطوراً، مما ترتب عليه تعزيز مقدرة ذلك النزوع الدائب نحو البناء، وفتح آفاق رحبة جديدة أمامه لا حدود لها.

كذلك فان دخول البرجوازية الاوروبية في معركة حضارية مع منافسها الأكبر، المجتمع الاشتراكي، دفع عقلها إلى ابتكار صورة مستقبلية للحياة تبدو أكثر اشراقاً، وجعله مدفوعاً باستمرار نحو الامام، فكانت نتيجة كل ذلك تكوين عقل قادر على تجديد ذاته كلما ظهرت في ميدان التنافس حاجاتُ جديدة.

لنعد الآن، وبعد هذه الجولة السريعة التي كشفنا فيها عن الشروط التي افضت إلى خلق عقل اوروبي على النحو الذي أشرنا إليه، إلى الساحة العربية، لنتساءل: هل حقق النموذج، الذي اسميناه تجاوزاً بالنموذج الرأسمالي، الشروط التي تسهم في تكوين عقل عربي قومي علمي بنائي كشرط أساسي لتخطي حالة التخلف والتردي، أم انه فعل

العكس، فافضى إلى تشكل عقل قطري جاهل استهلاكي؟

الواقع أن تحليل البنية الاجتماعية الاقتصادية للنموذج المذكور، تكشف عن أن طبيعتها لا يمكن بحال من الأحوال أن تفرز من الوجهتين الموضوعية والذاتية النوع الثاني من العقل عند انصار هذا النموذج، ومعهم أولئك الذين ترتبط مصالحهم، بشكل أو بآخر، باستمرار هيمنته.

فالقوى التي تصدرت قيادة المجتمع العربي قبل الاستقلال وبعده، لم تكن بالقوى الانتاجية الضاربة الجذور في أعماق الأرض العربية. ولا هي بالقوى التي افرزها الصراع مع قوى وايديولوجيات اقطاعية قديمة، وإنما هي في معظمها قوى جاهلة ضحلة، هيمنت بالتعاون والتفاهم مع القوى الاستعمارية وبدون كفاءة وجهد شخصيين، على املاك الجماهير ومصادر ثرواتهم، أو أوكلت إليها مهمة الاشراف على تسيير فروع شركاتها التي أقامتها، بالتعاون معها، في هذا القطر العربي أو ذاك. وانيطت بها مهمة تصريف منتجاتها، مقابل نسبة معينة من الأرباح تتقاضاها لقاء ذلك. وأيضاً مقابل التعهد بحماية السلطة، التي سلمتها اياها، من الأخطار التي قد تتهددها من جراء أي نهوض شعبي محتمل. وإذا ما سرنا شوطاً أبعد في التحليل، فاننا سننتهي إلى النتائج الرئيسية التالية:

ميدان العقل البنائي:

إن كون نشوء ما يسمى بالبرجوازية العربية قد تم على النحو الذي

أشرت إليه وليس نتيجة لتطور مادي ذي امتداد انتاجي في الأرض العربية يقتضي وضعها في صراع مع قوى قديمة متخلفة يفرض عليها ابتكار قيم ومفاهيم اجتماعية واقتصادية وسياسية وعلمية وخلقية جديدة ـ أقول أن نشوء البورجوازية المذكورة على هذا النحو لم يؤد إلى تحقيق.

الشروط التي تسهم في تكوين عقل بنائي لديها، ولا إلى خلق حالة اجتماعية تحريضية تستدعي تكوين عقل عربي شامل من النوع المطلوب (العقل البنائي). على العكس من ذلك، فإن الحالة المشار إليها افضت إلى تكوين عقل أمي خامل استهلاكي لا صلة له بعملية البناء بأي شكل من الأشكال. كذلك فإن النشوء المذكور جعل تلك البورجوازية تعيش من اليد إلى الفـم، لا تحركها إلا غرائزها ودوافعها البهيمية، التي تتربع على قمتها التخمة والهوس الجنسي والجهل.

أما من حيث استمرارها، فإن حالة الجهل المذكورة لم تجعل من تلك البورجوازية حاملة حضارة، ولا شعرت بأنها في حالة تنافس مع أية حضارة أخرى. ولذلك لم تشعر بالحاجة يوماً إلى ابتكار أية قيم، أو مفاهيم، أو وجهة نظر جديدة لا عن العالم، ولا عن الحياة. وإنما ظلت قانعة بجهلها، وراضية ببهيميتها. ولم يكن لديها من مطلب في هذه الحياة سوى أن يتركها الناس تنعم بمزيد من التخمة، ومزيد من الجنس. وكل ما احتاجت أن تفعله لضمان استمرار سيطرتها وتحكمها، إنما هو شد عقول الناس إلى الوراء، بدعوى المحافظة على العادات والتقاليد، وقيم الآباء والأجداد، متذرعة بنص ديني هنا وحديث هناك. فهل يمكن أن

يتكوّن على هذا الأساس عقل بنائي؟

ميدان العقل القومي:

إن اقتصار دور البورجوازية المذكورة الانتاجي على وكالة فروع الشركات الأجنبية في الأراضي العربية، وتصريف فائضها البضاعي هناك، وارتباط مصالحها بمستوى التوزيع الذي تحققه تلك الفروع، إنما يجعلها أكثر حرصاً على حماية تلك البضائع من منتجيها الاصليين. ولذلك فهي تسعى إلى اغلاق الحدود في وجه كل وكيل مزاحم آخر قد يأتي من قطر مجاور، واقفال السوق أمام حركة بضائعه. وتسعى أيضاً إلى وأد أية ولادة طموحة لأي مشروع انتاجي محلي تسعى أية قوى جديدة إلى تكوينه.

ومن الطبيعي والحالة هذه ألا تنشأ أية حاجة إلى سوق قومية واسعة. على العكس من ذلك، فإن الحالة المذكورة تستدعي تضييق حتى السوق الوطنية داخل القطر الواحد، بحيث تقتصر اما على المدينة أو القبيلة أو العشيرة أو الطائفة.

ولكي تضمن البورجوازية المذكورة استمرار احتكار الأسواق المذكورة، والتحكم بها، فإنها تسعى إلى افتعال حوادث حدودية وهمية، يترتب عليها حكماً توليد مشاعر وأحقاد قطرية أو طائفية أو عشائرية أو عائلية، مما يترتب عليه إما اغلاق الحدود في أوجه أبناء الأقطار الأخرى،

أو خلق عراقيل تحد من غدوهم ورواحهم، أو اثارة روح العداوة والبغضاء بين ابناء الأمة الواحدة، فتكون النتيجة تكوين عقل لا قومي أو قطري في أحسن الأحوال.

ولا أعتقد أنني بحاجة إلى تقديم الأمثلة للتدليل على صحة ما ازعمه. فأي مسافر من قطر عربي إلى اخر طلباً للعمل أو للعلاج أو غيره، سيجد أمامه من العراقيل ومشاعر البغضاء ما يكفي لجعلهِ يكيل الشتائم لأول من نادى بالقومية في العالم.

قد يُعترض علي بالقول إن وجود خطر صهيوني يتهدد الجميع يكفي وحده لقبول مبدأ التضحية بهذه المصالح التي ذكرتها، ويدفع العرب إلى التعاون لدرئه، وبالتالي لتكوين عقل قومي.

غير انني أرد على ذلك بالقول إن هذا الاعتراض يشترط، لكي يصح، أن يكون هناك شعور واع بالخطر المذكور. لكن القراءة الدقيقة لطبيعة العلاقات المادية داخل النموذج الرأسمالي المذكور، تبين أن الشعور المومأ إليه غير قائم إلا عند حفنة من الذين ارتقوا ثقافياً في الأقطار العربية.

فطبيعة الارتباط الاقتصادي للقوى الرأسمالية المذكورة بالنظام الرأسمالي العالمي يجعل تلك القوى تدرك انها في مأمن من الخطر المشار إليه.

فهي تعلم طبيعة العلاقة بين اسرائيل واميركا. وتعلم أن هذه الأخيرة لن تسمح لاسرائيل بأن تهدد وكلاء شركاتها، ومروجي بضائعها ومستهلكي فوائض انتاجها.

ولهذا السبب نرى أن مشاعر الولاء عند القوى العربية المذكورة تظل مشدودة باتجاه أصحاب الشركات الأصليين أكثر مما هي مشدودة باتجاه أبناء الأمة العربية.

فهذه القوى تعلم جيداً أن ضمان حمايتها، وضمان استمرار تحكمها بمقدرات هذه الأمة وخيراتها إنما توفرهما اميركا. وليس الشعب العربي الذي ترى فيه مصدراً للخطر عليها أكثر من اسرائيل.

ولا أعتقد أن أحداً منا يجهل كم مرة صفعت اميركا هذه القوى، ومع ذلك ظلت هذه الأخيرة تلهث وراءها، وتصر على كسب ودها.

ولا يجهل أيضاً كم مرة استدعت القوى المذكورة قوات اميركية أو قوات أجنبية أخرى تحت المظلة الاميركية لضمان حمايتها.

وكلنا يعلم كم كانت مغتبطة حينما احتلت جيوش اسرائيل أراضي دول عربية متعددة لمجرد أنها كانت ترى في تلك الدول مصدر ازعاج لها، أو تشويش على مصالحها.

قد يقول معترض بأن هذا التحليل يترتب عليه عدم تكوين عقل قومي فقط لدى حفنة من الرأسماليين، وليس لدى الجموع الغفيرة من العرب.

غير أنني أرد على ذلك بالقول أن الحفنة المزعومة تمثل طبقة عريضة ممتدة الجذور في مساحة كبيرة من الجسم العربي أولاً، وإنها هي التي تقود حركة ذلك الجسم، وتوجه مساره، وتصوغ له قيمه ومفاهيمه ونظامه الحياتي ثانياً. وهي التي تتحكم بمصير تلك الجموع ومصالحها، وتربطها بعجلة مصالحها ثالثاً وإن العقل القومي العام المذكور لا ينشأ في الفراغ أو

في حدود الفكر الخالص وإنما هو بحاجة إلى وجود الشروط الموضوعية التي يتوقف تكوينه عليها، والتي لم توفرها له تلك الحفنة، ولا ارتقت تلك الجموع ثقافياً وروحياً، ولا تطوّر وعيُها إلى الدرجة التي تجعلها تكوّن عقلاً قومياً راقياً بالاعتماد على العامل الذاتي وحده رابعا. ولذا فإن النتيجة التي انتهيت إليها على ضوء التحليل المذكور، وهي عدم تكوين عقل قومي عند قطاع كبير من الشعب العربي، تظل نتيجة صحيحة إلى حد كبير.

ميدان العقل العلمي:

لا أعتقد أنني بحاجة إلى الاسهاب كثيراً في تحليل هذه النقطة.

فقد بينت، في معرض تحليل النظام الرأسمالي، كيف أن حاجات الصناعة المتنامية، والصراع مع الطبيعة لمعرفة قوانينها وبالتالي السيطرة عليها، وكذلك حاجة الامساك بالسلطة الاجتماعية والسياسية إلى مؤسسات بحوث اجتماعية، هي الشروط الضرورية لتكوين عقل علمي متقدم وقادر على تخطي حالات القصور والتخلف. وهنا اتساءل: هل تفرز بنية النموذج الرأسمالي العربي المذكور مثل هذه الشروط لكي يكون في الامكان الحديث عن وجود عقل علمي عربي؟

إن القراءة المتعمقة لما يجري في الساحة العربية تبين أن العكس هو الصحيح، وان شروط تجهيل العقل هي وحدها الشروط المتحققة.

فالعقل الذي اسهمت في تكوينه البورجوازية العربية لم يجد نفسه، منذ نشأتها، لا في صراع مع الطبيعة، ولا في مواجهة حاجات الصناعة المتجددة. ولا هو شعر بأنه بحاجة إلى مؤسسات بحث علمي واجتماعي لكي يمسك بالسلطة السياسية.

فمن أين له اذن أن يكون عقلاً علمياً؟ ان النظام الانتاجي للبرجوازية المذكورة يقوم على تلقي أكياس الذهب من الخبراء الأجانب الذين حللوا التربة العربية، ودرسوا قانونية تفاعل عناصرها، وشيدوا منشآت استخراج المعادن، وتنقيتها، وضّخ ما هو سائل منها، وسوقوا الانتاج المتولد عن هذه العملية في الأسواق الأجنبية.

ولم يحضر العقل العربي طوال هذه العملية إلا ساعة استلام الأكياس المذكورة. كذلك فإن العقل المذكور يستورد الآلة ومعها الخبير المكلف بتشغيلها، ويستورد السيارة، والمحراث، والطيارة، وحتى ابرة الخياطة. دون أن يعلم شيئاً عن قانونية عمل كل هذه الأدوات سوى ضغط زر التشغيل.

ويستورد أيضاً الأطعمة الجاهزة للمضغ مباشرة وغير ذلك من المنتجات.

وفي مجال الامساك بالسلطة لا يجد نفسه بحاجة سوى إلى اجترار بضعة أحاديث أو «حكم» وتذكير الناس بين الفينة والاخرى بقيم الآباء والأجداد، وعاداتهم وتقاليدهم.

فكيف يمكن، والحال على هذا النحو، أن يكون عقلاً علمياً؟

النموذج الاشتراكي:

قبل البدء بتحليل طريقة صنع أصحاب هذا النموذج لحياتهم المادية، وما يترتب على ذلك من بناء قيم اجتماعية وسياسية واخلاقية وغيرها، لابد من تبيان كيف تحقق الاشتراكية بعامة الشروط الضرورية لبناء عقل أكثر تقدماً، وأعمق بناء.

لقد تبين لمفكري الطبقات الكادحة وقادة نضالها، ان الرأسماليين سخروا بنائية العقل المتقدم الذي ابدعوه وعلميته وقوميته للحط من قدر الانسان وكرامته، وافقار انسانيته، وسلخه عن ذاته الحقيقية ليصبح ذاتاً مزيفة مصطنعة، وليتحول إلى كائن مسخ، سواء أكان رأسمالياً أم كادحاً، غنياً أم فقيراً.

فالنزوع القومي المتنامي لدى العقل المذكور، والذي يفترض أنه يوجه لبناء جامعة انسانية شاملة، حرفت الرأسمالية مساره ليصبح تعصباً قومياً أدى إلى خلق عداوات عميقة بين الأمم، واشعال حروب مدمرة، كانت الملايين وقوداً لها.

أما منهجيته العلمية الخلاقة فقد وظفت طاقتها لتمكين الرأسماليين من امتلاك ناصية القوة التي يستطيعون بموجبها استغلال الاخرين وتوظيفهم لخدمتهم، عوضاً عن أن تكون وسيلة لاسعادهم، وتحقيق المزيد من الرفاه لهم، والارتقاء بهم على نحو انساني أصيل.

أما النزوع البنائي للعقل المذكور فقد استثمر لخلق حاجات استهلاكية

جديدة لدى الناس، تجعلهم يتحولون بالتدريج إلى مجرد أدوات بضاعية تباع وتشترى، وليس إلى بشر حقيقيين يصنعون على الدوام صوراً أكثر رقياً للحياة.

وحيال هذا الوضع المأساوي، قادت الحاجة إلى بناء حالة انسانية حقيقة شاملة، المفكرين الاشتراكيين إلى ابداع منظومة قيم جديدة، محكومة بفكرة أساسية واحدة، هي تحرير الانسان، كل انسان، تحريراً حقيقياً من كافة أشكال الاستغلال والاستعباد، وتهيئة الشروط الملائمة لتنمية قدرتها العقلية والبدنية على نحو انساني أصيل، أو قل لاقامة مجتمع بشري حقيقي معافى، تتهيأ للجميع فيه، وعلى قدم المساواة، الفرص المواتية للارتقاء الانساني، وابداع القيم الانسانية الراقية، وكذلك قادت الحاجة المذكورة أولئك المفكرين إلى تثوير الطبقة الكادحة، وتجميع قواها، وتنظيم عملية صراع منظمة مع القوى الرأسمالية لانتزاع السلطة منها، ومن ثم توجيه عملية بناء المجتمعات البشرية على النحو الجديد المشار إليه.

وقد حدد أولئك المفكرون شروطاً عدة لتحقيق ذلك، أهمها: تأميم مصادر الثروة وكافة وسائل الانتاج، وجعلها ملكاً عاماً للشعب بأسره، عوضاً عن أن تكون ملكيتها محصورة في أفراد قلائل يتحكمون بمصائر الناس على أساسها، وتكوين قاعدة اجتماعية للعمل لكي يحل العمل التعاوني محل العمل الفردي، وذلك بهدف القضاء على كل ما ينمي روح الفردية والأنانية المدمرة للمجتمعات، وفتح الطريق لبناء الانسان

الاجتماعي بوصفه الأساس الذي يقوم عليه المجتمع البشري الحقيقي الشامل. وكذلك محو الطبقية، وبناء المجتمع اللاطبقي، وتوزيع الدخل بشكل مخطط وعلى قاعدة (من كل حسب طاقته، ولكل حسب عمله أو حاجته). وأيضاً سيادة مبدأ التخطيط الاقتصادي الاجتماعي الثقافي الشامل، واحلال شكل تبادل النشاطات بسن الفئات، والتنافس البنائي بينها لتقديم أفضل النتائج، محل سيادة السوق كمنظم للانتاج بكافة اشكاله.

والآن، دعنا نعود، بعد هذا التوضيح، إلى تحليل بنية العلاقات المتكونة داخل النموذج الاشتراكي العربي المذكور لكي نبين كيف أن تلك البنية تفضي إلى تكوين عقل قومي علمي بنائي مرتبك، هو أدنى مستوى من العقل الضروري لتخطي حالة التردي القائمة في الساحة العربية.

لم تنشأ القوى ذات التوجه الاشتراكي في الأقطار العربية على نحو واحد. فقد أدى اختلاف العوامل الموضوعية والذاتية بين قطر عربي وآخر، إلى تكوين أكثر من صيغة للتحكم في تكوين الفكر الاشتراكي، وأكثر من قوة لتوجيه عملية التحكم هذه، وبالتالي أكثر من عامل لتحديد بنية العقل الذي أشير إليه. لكن الفروق في الصيغ المذكورة لم تكن فروقاً في النوع تستدعي تكوين أنماط مختلفة من العقول، وإنما كانت فروقاً في الدرجة فحسب. وهذا ما يجيز لنا معالجتها جميعها كنموذج واحد، دون أن يعني ذلك أننا لانأخذ في الاعتبار القسمات الخاصة التي تتصف بها كل قوة من القوى المندرجة ضمن النموذج المذكور، كلما استدعت حاجات

التحليل ذلك.

كذلك فإن وجود قاسم عام مشترك لتطلعات تلك القوى، ودور متماثل، بالرغم من الفروق الجزئية، في تأثيرها على تكوين العقل العربي المذكور، جعلنا لانجد غضاضة في ادراجها كلها مجتمعة في عملية التحليل التي نقوم بها، حتى ولو لم يكن للبعض منها دور مباشر في قيادة المجتمع والدولة. ذلك لأن عدم وجود هذا الدور لا يعني أنها لم تكن تؤخذ بالحسبان في عملية صنع القرارات التي يتم اتخاذها.

لقد رافق نشوء القوى المذكورة، على الصعيد النظري، بروز ثلاث نظرات أساسية، اسهمت كلها في تكوين عقل قومي علمي بنائي من النوع المذكور: نظرة عربية شاملة، مبعثها الادراك العفوي لحالة الضعف والتقهقر التي تؤدي إليها تجزئة العرب وتفتيت جهودهم المشتركة، في مقابل حالة القوة والتقدم التي يمكن أن تسهم في تكوينها وحدتهم وتعاونهم. وقد لعبت الثقافة التراثية الشذرية، والثقافة الأجنبية، وبخاصة ما يتعلق منها بالمسألة القومية، غير المتعمقة، في تكوين فهم قومي رومانسي عند مؤسسي القوة حاملة هذه النظرة.

أما النظرة الثانية فقد كانت ذات طابع أممي شامل، تتعامل مع المسائل العربية المطروحة من خلالها، أو قل ان أساسها هو النظر إلى الاقطار العربية على أنها مجموعة جزر تسبح في محيط أممي شامل، تفهم مشكلاتها وتعالج من خلال فهم مشكلاته ومعالجتها. وقد تسلح مؤسسو قوى حاملي هذه النظرة بنظرية علمية جاهزة ذات طابع شمولي، لكن قراءتهم

لها لم تكن قراءة عربية ثاقبة لطروحاتها، وإنما كانت قراءة مدرسية يغلب عليها طابع الترديد عن ظهر قلب لرجعها. كذلك فإن تبنيهم لها كان اعتناقاً لصيغ هي بالنسبة للنظرية المذكورة مجرد توقعات ليس من المحتم تحقيقها، ولم يكن تسلحاً بمنهجها العلمي الصارم الذى هو أهم ما فيها.

أما النظرة الثالثة فقد كانت نظرة محلية تحكمت في تكوينها ظروف قطرية خاصة، لكنها اعتمدت على قراءة لا تخلو من العمق الواقع الراهن الذي كانت احدى سماته تغلغل البعد القومي في احشائه، والذي بدت صورته في بادىء الأمر خافتة في نظر أولئك القراء.

وعلى مستوى الشروع في العمل فقد قادت النظرات المذكورة معتنقيها إلى تكوين نماذج متعددة كثيرة، يأتي في مقدمتها تنظيم الجماهير في حزب على أساس القاسم العام المشترك المتمثل بقبول شعارات عامة عريضة، يقتضي تجسيدها على أرض الواقع، توفر قدر أكبر من الوعي العميق بها، وضبط عملية التنظيم بحيث تقتصر على من لهم مصلحة حقيقية بتحقيقها. وهذا مالم يحدث على نحو كاف. كذلك فإن عملية التنظيم المذكورة كانت محكومة عند احزاب هذا النوع بمبدأ لا يتفق مع ما ينطوي عليه حزب الجماهير من معنى، الا وهو مبدأ النخبة.

ومن بينها أيضاً التنظيم الحزبي الذي يحكم عملية صنعه مبدأ دلت عليه قراءة الكتب بطريقة مجردة، أكثر مما دلت عليه قراءة الواقع بصورة عينية، أعني أن يكون حزب الطبقة العاملة بمعناها الكلاسيكي، الذي يقتضي تطبيقه خلق هذه الطبقة وليس قيادة طبقة موجودة بالفعل.

وفي المقام الثالث، برز نوع جديد من الصيغ لم يكن تنظيم الجماهير بأي شكل من الأشكال داخلاً في حساباته، إنما قاده الحدث فيما بعد إلى اكتشاف أن لا غنى عنه. لكنه اعتمد اسلوب تعيينه بقرار يعتمد اساساً على السلطة التي كان قد تهيأ له امتلاكها عن غير طريق الجماهير.

أما الصيغة الرابعة فقد كانت أقرب إلى التجميع حول انجاز هدف محدد واحد، منها إلى الحزب الموجه بوجهة نظر شاملة، والمتكون بأساليب تنظيمية ذات معايير وضوابط مرسومة على أسس علمية.

وقبل أن انتقل إلى تحليل مسار التجارب المذكورة، لن تفوتني الاشارة إلى أن مؤسسي التنظيمات المذكورة بكافة اشكالها، لم يكن يتحقق فيهم على نحو دقيق الشرط الأساسي الذاتي الضروري تحققه لدى كل من يتصدى لقيادة أية حركة ذات توجه اشتراكي، وهو إما أن يكون متحدراً من أصل طبقي له مصلحة حقيقية في تطبيق الاشتراكية، أو يكون قد ارتقى وعياً وثقافة إلى الدرجة التي تجعله ينحاز انحيازاً كاملاً إلى قضية تحرير الانسان، كل انسان، من كافة القيود التي تعوق عملية تفتح قواه العقلية والبدنية والعاطفية، وقضية ارتقائه على نحو انساني حقيقي شامل.

كذلك فإن قادة التنظيمات المذكورة كانوا كلُّهم يحملون معهم، ولو بدرجات متفاوتة، موروثاً تاريخياً اسهم في كثير من الأحيان في اعاقة عملية تشكل العقل ذي السمات الضرورية لتخطي حالة التخلف القائمة على نحو تام.

ولن تفوتني الإشارة أيضاً إلى أن حالة الاختلاط والفوضى الاجتماعية والاقتصادية التي كانت قائمة، لم تكن تسمح بتشكل قوى اجتماعية متمايزة، وإنما افرزت نماذج اختلطت فيها الألوان، وامّحت الخطوط الفاصلة بينها، مما كان له دور كبير في عدم وضوح الرؤية لدى المؤسسين المذكورين، وفي العجز، في كثير من الأحيان، عن القدرة على تحليل الواقع تحليلاً دقيقاً، مما أدى إلى تغليف طروحاتهم النظرية برداء يفتقر إلى الوضوح بدرجة ليست قليلة.

هذا من حيث المنشأ. أما فيما يتعلق بمسار التجارب المذكورة، فإن التحليل يكشف عن أنه كان في المستوى الذي لايسمح إلا بتكوين العقل القومي العلمي البنائي المرتبك الذي ذكرته. وسأكتفي في عملية التحليل التي أقوم بها، بذكر أهم اشكال التعبير عن دور العاملين الموضوعي والذاتي في عملية تشكل العقل المذكور.

١ ـ لقد اسهم الصراع الدموي وغير الدموي الذي دار بين القوى التقدمية العربية، في إعاقة تبلور فكر قومي واضح محدد المعالم، يكون له دور فاعل في صقل العقل الذي لم يكتمل نموه بعد. والأسوأ من ذلك أن الصراع المذكور حد من تأثير تلك القوى في الساحة العربية، مما ترتب عليه انكفاء ذلك العقل في كثير من الأحيان داخل حدوده القطرية، وإنعاش القوى الرجعية، وتعاظم دورها في تكريس تلك النزعة (القطرية) بشكل أو بآخر. وانه لامر مفارق أن تلجأ القوى الرجعية إلى أكثر ماينطوي عليه الفكر القومي من أسباب القوة (التعاون) لتحقيق أضعف

حلقة فيه (المصالح الخاصة). بينما تلجأ القوى التقدمية إلى المقتل فيه (النزاع) لتحقيق أقوى ما يهدف إلى تحقيقه (الوحدة القومية).

كذلك فإن الصراعات غير المبررة المذكورة التي تنم عن قصور نظري كبير لدى الجميع، جعلت بعض القوى تفقد القدرة على التمييز الدقيق بين العدو الحقيقي والوهمي، الأمر الذي ترتب عليه اصطفافها بعضها تجاه بعض في مواقع معارضة لم يكن ليجوز لها الوقوف فيها. وقد أدى ذلك إلى اسراف الأطراف الأخرى في ممارسة صنوف من القمع والكبت غير مبررة ضدها فكانت النتيجة اعاقة عملية تفتح العقول، وسد الطريق في وجه اقامة الحوار الهادف والبناء، اللذين يشكلان أحد العوامل الأساسية في تكوين العقل القومي والبنائي المطلوب...

٢ ـ إن الوضع الخاص الذي تتميز به طبيعة معركة البناء على الأرض العربية، أعني وجود كيان صهيوني دخيل غرسته الرأسمالية الاوروبية والاميركية في الجسم العربي، أسهم إلى حد كبير، في جعل الفكر القومي لدى كافة المنظمات التقدمية، ينقصه الوضوح، ويفقد القدرة، في غالب الأحيان، على رسم الخطوط الدقيقة التي تفصل بين من ينتمي إلى هذا الفكر، ومن ينتمي إلى فكر من نوع آخر مختلف تماماً.

وعلى المستوى التنظيمي، فإن توجيه معظم اهتمامات الأحزاب المذكورة باتجاه القضاء على الخطر الصهيوني، أو على الأقل تجميده عند حدود معينة، أدى إلى التراخي في ضبط عملية التنظيم، مما أفسح المجال لتسرب عدد غير قليل من الأفراد، الذين يحملون بحكم مصالحهم،

تفسيرات مغايرة تماماً لتفسيرات تلك الأحزاب للمسألة القومية. وقد لعب أولئك الأفراد، بحكم المراكز القيادية التي استطاعوا الوصول إليها، أدواراً تراجعية فيما يتعلق بتوضيح المسألة المذكورة وغيرها. وقد أدى ذلك كلُّه ليس فقط إلى الاسهام في تعمية العقل القومي، وإنما إلى تقهقره إلى حد ليس بالقليل ويبدو أن بعض قادة تلك الأحزاب بدؤوا يتنبهون لخطر هذه الظاهرة، فأخذوا يتصدون لها، ويزيدون من اهتمامهم الجاد بمعالجتها، مما يدفعنا إلى التفاؤل بأننا ربما بدأنا نسير في الطريق المفضي إلى تكوين العقل القومي المنشود.

٣ ـ إن التراخي المذكور في ضبط عملية التنظيم، وعدم اعطاء الفرز الحقيقي، بين من ينتمي حقاً إلى الاشتراكية ومن لا ينتمي إليها إلا ظاهرياً فحسب، الأهمية التي يستحقها، أدى أيضاً إلى تسرب عدد غير قليل من الأفراد إلى أهم مواقع عملية التحويل الاشتراكي (القطاع العام) وتسلم مراكز قيادية فيها. وقد ترتب على ذلك تحويل بعض فروع ومؤسسات ذلك القطاع إلى مراكز امتياز، ومصادر للنهب والرشوة، ومكاتب لممارسة التسلط وإذلال الناس، مما أدى إلى تنامي الفتور في عواطف الناس تجاه الفكر الاشتراكي، لا بل حتى إلى التشكيك في جدواه، وتراخي الاهتمام بانجاح تجربته. ولاشك أن ذلك اسهم إلى حد كبير في تعطيل النزوع البنائي لدى العقل، وحرفه باتجاه السير في طريق الاستهلاك.

٤ ـ إن عدم متابعة قياديي التنظيمات المذكورة لما هو جديد في الفكر

العالمي، وفي الوقت نفسه تراخيهم في عملية الإشراف على تزويد تنظيماتهم بالثقافة والمعرفة العلميتين، وكذلك قلة الاهتمام بتأسيس مراكز بحوث اجتماعية، أدى إلى ترك الباب مفتوحاً لتشكل تأويلات وتفسيرات لاتمت في كثير من الأحيان إلى التفكير العلمي بصلة. وقد أربك هذا العقل العلمي وأضعف قدراته على الارتقاء باتجاه الامساك بمنهجية صارمة تزيد من فاعليته في التمكن من فهم حالة التردي الراهنة، وقدرته على تخطيها.

قد يتساءل أحد بعد هذا العرض السريع: ما المخرج لتخطي حالة التردي المذكورة؟ عن هذا السؤال أجيب بأنه من الطبيعي ألا يكون الحل، استيراد قوى رأسمالية من اوربا، ولا استعارة أحزاب اشتراكية من أماكن أخرى، تكون متسلحة بمنهج علمي دقيق، وبنظرية شاملة وواضحة، ولا انتقال شعب مناضل، كالشعب الفيتنامي أو غيره، للإقامة في الأراضي العربية، ولا تقديم نصائح أخلاقية أبوية رومانسية من النوع الذي تجود به قرائح بعض مثقفينا، ولا الدعاء إلى الله ان يجف البترول.

ان الحل سيكون في نظري من النوع الذي يمكن أن يفرزه الواقع العربي الراهن ويتحمله. وبهذا الخصوص أرى أن الساحة العربية حبلى بالقوى والتنظيمات ذات التوجه القومي العلمي البنائي الممكن تطويره، على الرغم من القصور الكبير الذي يعتريه سواء على الصعيد النظري أو على الصعيد النضالي.

وبناء على ذلك اقترح أن يتبنى أحد التنظيمات المذكورة فكرة عقد مؤتمر

عام يضم ممثلين عن القوى التقدمية والوطنية القائمة في الوطن العربي دونما استثناء، تكون مهمته تكوين دليل نظري شامل، وابتكار اسلوب عمل نضالي وتنظيمي شامل أيضاً، شريطة أن يسبق ذلك قيام القوى المذكورة بمراجعة نقدية شاملة هي الأخرى لأفكارها النظرية وممارساتها العملية.

وقبل أن أختتم حديثي، لا تفوتني الإشارة إلى أنني لا أدعي أن تحليلي كان في مستوى المشكلة المطروحة. فقد افتقر إلى الدراسة التاريخية التي تعتبر حالتنا الراهنة استمراراً لها بشكل أو بآخر. وافتقر أيضاً إلى المعطيات والمعلومات التي لا يمكن لأية دراسة أن تكون دقيقة بدونها. وهذه مشكلة تتحدى أي باحث، وذلك لعدم وجود مؤسسات بحث اجتماعي في أي قطر عربي يمكن الرجوع إليها.

ولذا فإن كل ما أزعم انني قمت به هو أنني قدمت أفكاراً تحريضية قد تدفع غيري من الباحثين إلى المساهمة في تحليل هذه الظاهرة الخطيرة، واقتراح الحلول الناجعة لها.

الفصل الثاني



يبدو أن العقل العربي تنبه لقصوره حين صدعته الهزيمة عام ٦٧ ، لكن الثمن الذي دفعه كان باهظاً جداً، ويبدو أنه سيظل يدفع الكثير حتى يصبح قوة فاعلة ومؤثرة وقادرة على قيادة العرب باتجاه التقدم.

فتحسس الناس لهول الفاجعة، واخفاق معظم الطروحات الطافية على السطح العربي انذاك، واستيقاظ صورة الماضي المدبجة بوشم الانتصارات الكبيرة، جعلهم يدركون أن خللاً ما قد طرأ في مسار الزمن العربي وأنه لابد من العودة إلى قراءة ذلك الماضي من جديد لمعرفة أصل ذلك الخلل، وتصحيح المسار المذكور. ولذلك تصدرت مسألة التراث الحياة الثقافية العربية المعاصرة، وأصبحت شغل القراء والباحثين الشاغل، حتى ليمكن القول أن العقل العربي أصبح مصاباً بحمى التراث، وان الساحة العربية أصبحت سوقاً فسيحة لتداول كل ما يقال بشأنه.

قد يحملنا ما قيل إلى الاعتقاد بأن الأمور وضعت في نصابها الصحيح، وإن العقل العربي نفض عن كاهله غبار الفوضى والارتباك الذي علق به حين ادار ظهره إلى الماضي، وبدأ يسلك الطريق التي تفضي به إلى جادة الصواب. غير أن ما حدث لا يدعو إلى التفاؤل إلى هذا الحد. ولن نبالغ إن قلنا أن حجم التراجع الذي سجله ذلك العقل كان أكبر بكثير مما حققه من تقدم في هذا المجال.

فقد وجدت القوى الرجعية الفرصة سانحة للانقضاض على بقايا الفكر التقدمي التي لم تسقط بعد. ونجحت إلى حد كبير في زعزعة ثقة

الجماهير به، وحشره في خانة الدفاع القاتلة فلماذا جرت الأمور على هذا النحو؟

لن أدخل كثيراً في التفاصيل. ولن أعالج مجمل الأسباب التي أدت إلى التصدع المذكور، وإنما سأكتفي بتناول ما له صلة بموضوع بحثي هذا، مركزاً على النقاط الرئيسية التالية:

١ ـ قصور فكر حركة التحرر العربية في التعامل مع التراث.
٢ ـ المسوغات الآيديولوجية والمعرفية لقراءة التراث.
٣ ـ المنهج الواجب اتباعه في قراءة التراث.

أولاً: قصور فكر حركة التحرر العربية

قد لا أجانب الصواب إن قلت أن الفكر المذكور نشأ، ولا يزال، مأزوماً وقاصراً. فبعد مضي حوالي نصف قرن على ولادة هذا الفكر ترانا نجتمع لنسأل أنفسنا السؤال القديم الجديد:

لماذا نقرأ التراث، وكيف؟

الاتدل هذه الواقعة على أن ثمة خللا في بنية هذا الفكر، وأن الاحساس بالتصدع أصبح من الشدة حيث يستدعي الأمر القيام بحركة نقدية شاملة لبنية الفكر المذكور، وطرق تكونه؟

قد يعترض عليّ بعضهم بالقول أن القصور لا يعتري هذا الفكر، وإنما

يعود إلى تردي ثقافة الجماهير، وتخلف عقليتها، مما سهل على القوى الرجعية أمر شدها إلى التراث، وبالذات المظلم والعقيم منه، وبالتالي دفعها إلى أن تعمل ضد مصلحتها، ولذلك فإن ما نرمي إليه في تناولنا لهذه المسألة إنما هو ابتكار أساليب تكتيكية جديدة لانتزاع أسلحة الرجعية، وبالتالي إعادة الجماهير إلى المواقع التي يفترض أنها تتخندق بها، أعني المواقع التي يعينها لها الفكر التقدمي القائم، ويقودها من خلالها.

قد أقبل هذا الاعتراض، وأسلّم بأن إثارة هذا الموضوع تنطوي على شيء من هذا القبيل، لكن ألا يعني ذلك أننا لم نكن نخاطب الجماهير طوال هذه الفترة باللغة التي يجب أن نخاطبها بها. ثم أليس بالأمر المفجع أن نحتاج إلى هزيمة كي نكتشف أن فكرنا كان قاصراً، وأننا أصبحنا نستجدي الجماهير عوضاً عن أن نكون طليعتها؟.

القضية ببساطة هي أننا طوال الفترة المذكورة كنا موزعين بين تكوين تراثي تقليدي شامل من الوجهة العقائدية والأخلاقية والمنهجية وبين استعارة هشة ومصطنعة لمنظومة من الأفكار والمناهج لا تتفق مع تكويننا المذكور، فتأزّمنا فكراً وممارسة، وأزّمنا الجماهير معنا، فحدث ما حدث.

لقد علمنا الجماهير، مدفوعين بتكويننا التراثي الذي أشرت إليه، بأننا أحفاد أولئك الذين فتحوا العالم، تاركين لها أن تفهم بأن أجدادنا تمكنوا من ذلك بسبب تمسكهم العقيدي والأخلاقي والاجتماعي بالدين، وما حمله لهم من قيم، ولم نعلمها أبداً أن وراء تلك الانتصارات أسباباً اجتماعية واقتصادية وسياسية وحضارية أخرى.

قلنا لها أننا علميون، لكننا لم نعلمها، ولم نتعلم نحن أيضاً، إن العلمية تعني أن لكل ظاهرة سبباً يكمن فيها، وان ثمة قوانين موضوعية أساسية وشاملة تحكم مسار التطور الاجتماعي، وتتحكم به، يتعين علينا قراءة ماضينا لمعرفة طرق وأشكال تجسدها فيه، لكي يكون في مقدورنا، وبهديها، تجاوز أشكال تردينا، فتركنا باب اللجوء إلى احتمالات الاحتكام إلى القضاء والقدر وكل ما ليس بسبب، مفتوحاً على مصراعيه.

وفي الوقت الذي كنا نجاهر فيه بالتقدمية، كنا نتغنى أمام تلك الجماهير بقيم الآباء والأجداد، وعاداتهم وتقاليدهم العتيقة دون أن ندرك ما لذلك من تأثير في تحقيق التراجع العقلي الذي أشرت إليه قبل قليل.

لم ننبس ببنت شفة، إلا في القليل النادر، تجاه ما أرساه بعض الأجداد من قيم علمية، وما ابدعوه من طرائق متقدمة في التفكير اكتشفها الاوربيون، وأفادوا منها، ونتعرفها من خلالهم، أليس الاوروبيون هم الذين عرفونا عقلانية ابن رشد والكندي، وتاريخية ابن خلدون، ومنهجية جابر بن حيان العلمية في التفكير والبحث؟.

نادينا بالاشتراكية كنظام اجتماعي اقتصادي سياسي كفيل بحل مشكلاتنا والنهوض بأمتنا، ولكن تكويننا المزدوج وتوزعنا بين التيارين المذكورين (تيار التكوين التراثي وتيار الاستعارة المصطنعة للأفكار والمناهج)، اربكنا، وأربك الجماهير معنا. فلا نحن استطعنا اقناع الجماهير بأن الاشتراكية، بوصفها نظاماً حياتياً انسانياً سليماً، تفضي إليها قانونية التطور الاجتماعي للبشرية، ولا قرأنا التراث لكي ندلل على أنها المدخل

لتصحيح مسار التاريخ العربي في سياقه المتعثر الراهن.

والأخطر من ذلك أننا بدأنا ننقب عن نص تراثي هنا، وحديث نبوي هناك، لكي نوهم الجماهير بأن الدين هو في الأصل دعوة إلى الاشتراكية. وقد فاتنا أن ندرك أن خصومنا في هذا الميدان أكثر تمكناً منا من التراث، وأن لديهم من النصوص المضادة أضعاف أضعاف مالدينا.

وطوال تبنينا لهذه النسخة القلقة من الاشتراكية، كنا نردد أمام الجماهير القول بأن الصراع الطبقي هو محرك التاريخ، وان إذكاء جذوته شرط لا غنى عنه للسير في طريق التقدم. لكن لا نحن فسرنا التراث للتدليل على صحة هذه الدعوى، ولا اكتشفت الجماهير، من خلال قراءتها هي لذلك التراث، الذي قدم لها كما دونه خصوم التقدم، أن للصراع المذكور أي دور في بناء الماضي العربي الذي امتد قروناً طويلة. على العكس من ذلك، فإن ما قدم لم يكن ليكشف سوى أنه إما صراع عقيدي بين فرق دينية اختلفت فيما بينها حول تفسير النصوص، أو صراع بين شرائح ضمن الطبقة القائدة، لم يكن للجماهير من دور فيه سوى أنها كانت وقوداً له فحسب.

ونتيجة لذلك وغيره، فإن حركة التحرر العربية، حين طرحت فكرها الجديد، أخفقت في أول مواجهة لها، في إقناع الجماهير بقبول هذا القطع التاريخي. إذ أن الأنموذج القلق النظري والعملي الذي قدمته عجز عن أن يكون البديل الحقيقي الذي يجعل تلك الجماهير تقبل، بهذا اليسر وبشكل فجائي، الانسلاخ عن أربعة عشر قرناً هى العمر التراثي الذي صيغت

فيه شخصيتها الاجتماعية والسياسية والأخلاقية، وتشكلت على أساسه.

لقد تخلخل ذلك البناء أمام أول امتحان، فتخلخلت معه جل طروحاتها واستطاعت القوى الرجعية، مستخدمة في ذلك واجهة دينية عقيمة في مواجهتها، تقزيمها، وسحب الجماهير من بين أيديها، ومن ورائها، واستخدامها سلاحاً تقاتلها به، عوضاً عن أن تكون سلاحها الذي ليس لها من سلاح للقتال والبناء سواه.

لقد دفعت حركة التحرر العربي غالياً ثمن تكوينها الفكري الهش والمزدوج وغير العلمي وربما ستؤول أمورها إلى وضع أكثر خطورة إن لم تقم بمراجعة نقدية شاملة لمجمل أسس ذلك التكوين، تكون قراءة التراث قراءة منهجية علمية احدى شروطها.

ثانياً: المسوغات الايديولوجية والمعرفية لقراءة التراث

لكي نسوغ لأنفسنا قراءة التراث برؤية جديدة، لابد لنا من تحديد مشكلة الفكر العربي الراهن، وتحديد الصلة التي تربطه بتراثه. لكن لما كان الفكر، بشكل أو بآخر، استجابة للواقع، وهو يتحرك بالضرورة في حقل ايديولوجي يتحدد بالبنية الاجتماعية القائمة فلا بد من البدء قبل كل شيء بتحديد الشروط التاريخية الاجتماعية التي تكوّن فيها ذلك الفكر وأدت إلى أن يكون الماضي حاضراً فيه على نحو ليس في صالح ما نهدف إليه من تقدم. إذ بغير هذه الطريقة يصعب تحديد طبيعة المشكلة، وبالتالي فإن الحديث عن حل لها يصبح لغواً فارغاً وضرباً من الوهم، وتصبح قراءة التراث مجرد نقل لهذا القول أو ذلك، او تعقيب على تفسير. وتعقيب على التعقيب، وهكذا دونما نتيجة ولتوضيح النقطة أقول:

إن الواقع العربي الراهن محكوم بنمط إنتاجي أفضى إلى تكوين منظومة قيم ثقافية واجتماعية وسياسية واقتصادية وحقوقية مكرسة كلها لاعاقة عملية التقدم.

هذا النمط تقوده طبقة (بورجوازية) متفسخة، وتابعة تبعية مباشرة للامبريالية العالمية وهي تمثل تحالف بقايا الإقطاع وزعماء القبائل ووكلاء الشركات الإحتكارية الغربية والصيارفة، وأصحاب الصناعات الاستهلاكية، ومروجي البضائع الأجنبية. وكبار التجار والمهربين والسماسرة، والطفيليين وتجار الرقيق الأبيض.

وإن شئنا الدقة نقول ان قوى الطبقة المذكورة ليست بالقوى الإنتاجية الضاربة الجذور في أعماق الأرض العربية، ولا هي بالقوى التي أفرزها الصراع مع قوى وآيديولوجيات إقطاعية قديمة وإنما هي، في معظمها، قوى جاهلة ضحلة، هيمنت بالتعاون مع القوى الاستعمارية، بشكليها القديم والحديث، على مصادر ثروات الجماهير أو أوكلت إليها مهمة تصريف منتجات مصانع تلك القوى، ووكالة شركاتها. ولذا فهي تابعة تبعية اقتصادية وسياسية وثقافية وأمنية لها، وواقعة بشكل أو بآخر تحت وصايتها.

ولأنها جاهلة فهي غير حاملة حضارة. ولا تشعر بأنها في حالة تنافس مع أية حضارة أخرى. ولذلك لم تشعر بالحاجة يوماً إلى ابتكار أية قيم أو مفاهيم جديدة، لا عن العالم ولا عن الحياة. إنها راضية بجهلها، وقانعة ببهيميتها، وليس لها من مطلب في هذه الحياة سوى أن تتركها الجماهير تنعم بمزيد من التخمة ومزيد من الجنس.

وطالما أنها لم تجد لديها ما يسوغ وجودها كقائدة للمجتمع العربي، فقد لجأت إلى التراث كي تستمد منه شرعيتها، فشدت عقول الناس إلى الوراء بدعوى المحافظة على العادات والتقاليد وقيم الآباء والأجداد، متذرعة بآية هنا، وحديث نبوي هناك، وبمجموعة من الفتاوى الجائرة المدونة في أوراق الزمن العربي الصفراء المبعثرة هنا وهناك عبر تاريخ طويل عمره حوالي أربعة عشر قرنا.

وقد كان من بين ما قامت به تكريس التجزئة في الوطن العربي، وربط

هذا الأخير بالسوق الرأسمالية العالمية، وتعميم الجهل، وتعميق التخلف، وترويج نمط الحياة الاستهلاكية المجنونة، وخنق المشاعر القومية، ولجم أي نزوع بنائي لدى الجماهير. وقد برعت، مستفيدة من انتشار الأمية والجهل ومن اخفاق حركة التحرر العربية، في توظيف الوجه المظلم والرجعي للتراث لتثبيت الوضع الاجتماعي والثقافي والسياسي والاقتصادي السائد، ونجحت إلى حد كبير في هذا الميدان، لأن الساحة الثقافية العربية تكاد تخلو من وجود أية قراءة لذلك التراث سوى قراءتها هي له.

نخلص مما تقدم إلى القول بأن الفكر العربي الراهن محكوم بتفسير هذه الطبقة للتراث. ولذا فإن مشكلته تكمن في ضرورة تحرره من ذلك التفسير، أي من سيطرة الايديولوجية البورجوازية المهيمنة عليه، والمعوِّقة لتحركه التاريخي وتقدمه.

لكن لما كانت عملية التحرر المذكور غير ممكنة التحقيق إلا عبر صراع طويل ومرير تقوده قوى تتناقض مصالحها مع مصالح الطبقة المسيطرة، فإن الصراع الايديولوجي يصبح على هذا النحو جوهر المشكلة التي نتحدث عنها، أعني مشكلة الفكر العربي الراهن.

غير أن الصراع المذكور لا يجب أن يفهم على أنه مجرد صراع بين أفكار، وإنما هو صراع بين ممارسات ايديولوجية لقوى طبقية متناقضة المصالح والأهداف، تسعى احداها إلى تأبيد علاقات الإنتاج القائمة المكرِسة للتبعية للرأسمالية العالمية، في حين تسعى الأخرى إلى تحويل ثوري لبنية تلك العلاقات، بتحريرها من تلك التبعية، وما يتبع ذلك من

تحرير سياسي وثقافي وأمني لها، وإحلال علاقات جديدة يكون هدفها الأساسي النهوض بالمشروع الحضاري العربي المتمثل بقيام وحدة عربية شاملة ذات مضمون اشتراكي ديمقراطي شعبي.

هذا التحديد الذي سقناه لمشكلة الفكر العربي الراهن يكشف بجلاء كيف أن مشكلة الموقف من التراث ليست مشكلة تراثية، وإنما هي مشكلة تحرير الفكر العربي المعاصر من سيطرة علاقات التبعية القائمة، والذي يكون التحرر من التفسير البورجوازي للتراث أحد الشروط الأساسية لتحقيقه.

لكن لما كانت هذه المهمة الأخيرة غير ممكنة التحقيق إلا باستخدام أدوات معرفية تتناقض مع تلك الأدوات التي تلجأ إليها القوى البورجوازية، فإن قراءة التراث من الموقع التقدمي الثوري تصبح على هذا النحو مسوغة ايديولوجياً ومعرفياً في آن معاً.

فمن الوجهة الايديولوجية بدا واضحاً أن التراث لايكون موضوعاً للقراءة، إلا في حدود ضيقة جداً وعلى المستوى الأكاديمي، لو لم يكن الماضي حاضراً في الحاضر، لكن لما كان الحاضر ليس واحداً للجميع، فمن الطبيعي ألا تكون النظرة إلى الماضي واحدة أيضاً.

إن الأمر يختلف بين القوى صاحبة المصلحة الحقيقية في التحرر من كل أشكال السيطرة والتبعية، والمتطلعة باستمرار إلى بناء مجتمع عربي تقدمي موحد، يقضى فيه على جميع أشكال الاستغلال، وتزال الفوارق بين الطبقات، وتتحقق للجميع الفرص المتساوية للارتقاء والتقدم، وبين

القوى الاخرى المعرقلة لعملية النمو، والمرتبطة عضوياً ووظيفياً بالامبريالية العالمية.

فالماضي، أو الموقف من التراث، يكون، بالنسبة إلى القوى الأولى، محكوماً، بهذا الموقف الثوري من قضايا الحاضر، أي أنه محكوم بايديولوجية الطبقات والفئات الاجتماعية التي ترتبط مطامحها ومصالحها بمطلب التغيير الثوري لكل العلاقات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية القائمة. وهي مطالب لا تقوم على النفع والمصلحة الذاتيين وإنما تتفق مع مطلب البناء الإنساني الشامل والمتقدم للأمة. ولذا فإنه لأمر صحيح ومشروع تماماً أن يكون الموقف من التراث محكوماً بايديولوجية تلك الطبقات.

على أن المطلوب في هذه الحالة ليس قراءة التراث لتبنّي هذه الفكرة ورفض تلك وإنما إعادة تفسير شامل لمسار حركة التاريخ العربي من الوجهة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والأخلاقية والعقائدية، وذلك لتوضيح الأسباب الحقيقية المحركة للأحداث التاريخية والصانعة لها ومن ثم اعادة صياغة شخصية الانسان العربي على هذا الأساس.

فالمعروف أن الشخصية المذكورة تكونت عبر التاريخ المذكور وفقاً للتفسير الإقطاعي البورجوازي للتراث، والذي كانت نتيجته طمس الأسباب الحقيقية، وإحلال أسباب مزيفة محلها. وقد كان لذلك تأثير كبير في تشويه معرفة الحاضر، والتعثر في استشراف المستقبل، الأمر الذي ترتب عليه تفتيت المجتمع العربي وتعدد أشكال الإنتماء والولاء لأفراده،

وتبديد طاقاتهم.

أليست الصراعات الدينية والقبلية هي الأساس التي فسرت القوى الرجعية أحداث التاريخ العربي بها؟

ألم تطمس كل المصالح السياسية والاقتصادية والاجتماعية للطبقات المسيطرة عبر ذلك التاريخ والصانعة لتلك الأحداث من التفسير الرجعي المذكور؟.

إن القراءة الدقيقة لشخصية الانسان العربي المعاصر تكشف إلى أي حد تكونت وفق التفسير المذكور للتراث. فالمتتبع للأحداث التي تجري بين الفينة والأخرى في هذا القطر العربي أو ذاك يكتشف بوضوح كيف أن مواقف الناس وعواطفهم وانتماءاتهم تتحدد مسبقاً تجاهها على أساس مواقفهم الدينية والقبلية والعشائرية التي تعتبر استمراراً للتقسيم التراثي الرجعي التاريخي العربي الذي صيغت شخصياتهم على أساسه.

وبناء على ذلك فإن اعادة تفسير التاريخ العربي من الموقع التقدمي الثوري تصبح أمراً ملحاً ومطلوباً من الوجهة الايديولوجية.

أما من الوجهة المعرفية، فإن مطلب التغيير الثوري للبنية الاجتماعية القائمة يتطلب حكماً المعرفة بقوانين التطور الاجتماعي. فالبشر لا يتكونون في الفراغ، وليسوا على ما هم عليه هكذا دفعة واحدة، ودونما سبب، وإنما هم نتاج عملية تاريخية طويلة لها قوانينها التي يتعين على كل ساع إلى التغيير معرفتها. ومن هذه الزواية فإن معرفة التراث، ومن هذا الموقع التقدمي الثوري، تصبح على هذا النحو ضرورة جوهرية لا غنى للثوري

مطلقاً عن التمكن منها، إذ من دون هذه المعرفة فإن فهم الحاضر، واكتشاف الحلول الكفيلة بتغييره، يصبحان أمرين متعذرين.

ثالثاً: المنهج الواجب اتباعه في قراءة التراث

بيّنا فيما سبق أن الماضي حاضر بكل قوة في الحاضر. ولذا فإن معرفة الحاضر المطلوب تغييره لا تكون ممكنة على نحو دقيق إلا عبر قراءة الماضي من جديد. لكن هل هذا يعني أن أية قراءة لذلك الماضي هي قراءة مشروعة؟

إن ما يميز التقدمي في هذا المجال هو أنه، بخلاف غيره متسلح بمنهج علمي في التفكير يتيح له أن تكون قراءته للتراث هي وحدها القراءة المشروعة.

فما هو هذا المنهج؟

كي نجيب عن هذا السؤال لابد من أن نشير إلى أن العلم الطبيعي لم يحقق على مر العصور أي تقدم يذكر إلا حينما تبنى علماؤه منهجاً في التفكير يتفق مع طبيعة ذلك العلم، ويستجيب لما تتطلبه المعرفة بموضوعاته، أي حينما تبنوا المنهج العلمي.

فقد كان العلماء في السابق يرفضون الدنو من الطبيعة ليتعلموا لغتها، ويسقطون عليها، عوضاً عن ذلك، مفاهيم ليست مستقاة من قراءة معطياتها، ولا هي مستخلصة من اكتشاف قوانين حركتها. ولذلك ظل

العلم الطبيعي يراوح في مكانه، ولم يتقدم خطوة واحدة إلا عندما .
العلماء يفسرون ما يجري في الطبيعة من خلال الطبيعة نفسها.

وقد حدث الأمر نفسه في ساحة الواقع الاجتماعي. فعوضاً عن تفسير ما يجري فيه باللجوء إما إلى قوى خفية غير انسانية، أو الاكتفاء بالتقاط بعض المظاهر الطافية على سطحه، واعتبارها أسباباً تفسر الأحداث الاجتماعية بها، تسلح المفكرون التقدميون بمنهج علمي في التفكير، وانطلقوا يقرؤون بمقتضاه الواقع الاجتماعي قراءة دقيقة مميزين بين المظهر والثانوي وما هو نتيجة من جهة، والجوهري والأساسي وما يقوم بدور السبب من جهة اخرى، فتمكنوا من معرفة أسباب الأزمات التي تعاني منها شعوبهم، واكتشاف الحلول التي تؤدي إلى تجاوزها فحققت تلك الشعوب قفزات حضارية جد متقدمة.

إن المنهج المذكور دفع باصحابه إلى الدنو من حياة البشر الواقعيين في الماضي والحاضر لاكتشاف القوانين الناظمة لحركتهم، تماماً مثلما دنا علماء الطبيعة من الطبيعة لاكتشاف قوانينها. وقد تبين لهم أن الطرائق التي يصنع البشر وفقاً لها حياتهم، أي نظامهم الانتاجي، هي التي تتحكم في تكوينهم على هذا النحو، وليس على نحو آخر، وان هذه الطرائق تختلف من مرحلة تاريخية إلى أخرى بحسب تطور القوى المنتجة ومستوى علاقات الانتاج السائدة، وان الناس ينقسمون، بسبب تلك العلاقات، إلى طبقات اجتماعية يتحدد وضع كل منها الاجتماعي والحقوقي والسياسي بحسب الموقع الذي تشغله في نظام محدد من الانتاج الاجتماعي، واذ

الشروط نفسها التي تخضع لها كل طبقة والمصالح نفسها، تستدعي بالضرورة ظهور عادات وقيم وعقلية متماثلة بين أفرادها، ومتميزة مر عادات وقيم و«عقلية» افراد الطبقة الاخرى، أي أن الأفراد يجدون أن شروط وجودهم مقررة سلفاً من قبل الطبقة التي ساقهم موقعهم في عملية انتاج الحياة بالضرورة إلى أن يكونوا شاؤوا أم أبوا، من عداد أفرادها، وان مركزهم في الحياة وتطورهم الشخصي معينان لهم من قبلها أيضاً.

كذلك تبين لهم أن هذا التشكل التاريخي الطبقي للناس كان السبب الأساسي في تشكلهم غير الانساني، ولذا فإن تحررهم الحقيقي لايكون إلا بفعل نضالي تاريخي يستهدف قبل كل شيء الغاء جميع الشروط المادية التي قادت إلى التشكل الطبقي المذكور.

ونتيجة لهذا الفهم ولتبني مثل هذا المنهج في تفسير حركة التاريخ البشري اكتشف المفكرون التقدميون ان السير بالامم على طريق التقدم إنما يقتضي تحويل نظامها الإنتاجي من نظام يقوم على الكسب الفردي وتكديس الثروة وتحكمه قانونية الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج، إلى نظام تكون الملكية العامة والعمل التعاوني والتحصيل الجمعي والنزوع البنائي وقيام العلاقات الديمقراطية الحقيقية بين الناس، هي القوانين الناظمة لحركته.

وبوصفنا تقدميين، فإننا مطالبون بتبني مثل هذا المنهج إذ أنه هو وحده الذي يجعل في مقدورنا تفسير ما جرى في الماضي تفسيراً صحيحاً والإفادة منه، وذلك لأنه المنهج الوحيد الذي يستجيب لحاجات البحث التاريخي

الاجتماعي الدقيق، ويفي بمتطلباته. وهو يكتسب مشروعيته من التطابق القائم بين السمات التي يحملها في ذاته، والسمات التي تتصف بها الظواهر والأحداث الاجتماعية التي يستعان به لدراستها، أعني المادية الجدلية والتاريخية.

فالمجتمع، أي مجتمع، هو في نهاية التحليل تركيب اقتصادي اجتماعي معين، أساسه هو أن الناس يرتبطون فيه بعضهم مع بعض لينتجوا وسائل معيشتهم المادية. إذ من دون هذا الفعل الجماعي للناس لن توجد حياة انسانية. ولذا فهي العملية الأولى لكل حياة اجتماعية، وستظل موجودة طالما أن هناك مثل تلك الحياة. وكل نشاط اجتماعي آخر وكل علاقة لا يمكن أن يحدثا مالم يستندا إلى ذلك النشاط الأولي.

على أن الناس، حين ينتجون وسائل حياتهم على النحو المذكور، إنما يدخلون في علاقات انتاجية تتصل بملكية تلك الوسائل وباسلوب توزيع الناتج الاجتماعي. وهو ما يدعى بالتركيب الاقتصادي للمجتمع.

لكن ما أن تقوم تلك العلاقات حتى ينشأ تركيب علوي قانوني واجتماعي وسياسي وثقافي وأخلاقي وديني، يتوافق مع التركيب الاقتصادي المذكور للمجتمع، ويكون في خدمته، ويسعى إلى تسويغه، ولذا فإن فهم أي تركيب اجتماعي اقتصادي لا يمكن أن يتم إلا بالاعتماد على منهج يحمل السمة نفسها التي يحملها ذلك التركيب، أي أن يفسر ما يحدث في ذلك العالم الاجتماعي بالكشف عن نوع تلك العلاقات، وطبيعتها، والقوى الداخلة فيها والمحركة لها، من داخل العالم المذكور ذاته، وليس باستنباط

أية مبادىء أو مفاهيم من خارجه. وهذا ما اعنيه بالمادية.

لكن لما كان المجتمع المذكور نسيجاً متشابكاً من العلاقات التي تؤثر كل منها في غيرها وتتأثر بها، ولا تقوم أية واحدة منها بطريقة مجردة ومعزولة عن علاقاتها بالأخريات، ويستحيل بالتالي فهمها إلا من خلال ذلك الاتباط، الذي تكون العلاقة بين الأساس الاقتصادي للمجتمع وبين تركيبه العلوي هي الأسس الذي يقوم عليه الارتباط المذكور وتتفرع منه كل العلاقات الاجتماعية الأخرى، فإن المنهج الواجب اتباعه في هذا المجال ينبغي أن يتصف بالجدلية. إذ أن هذه السمة هي وحدها التي تتيح للباحث تعرف الظاهرة والاحاطة بقانونية فعلها.

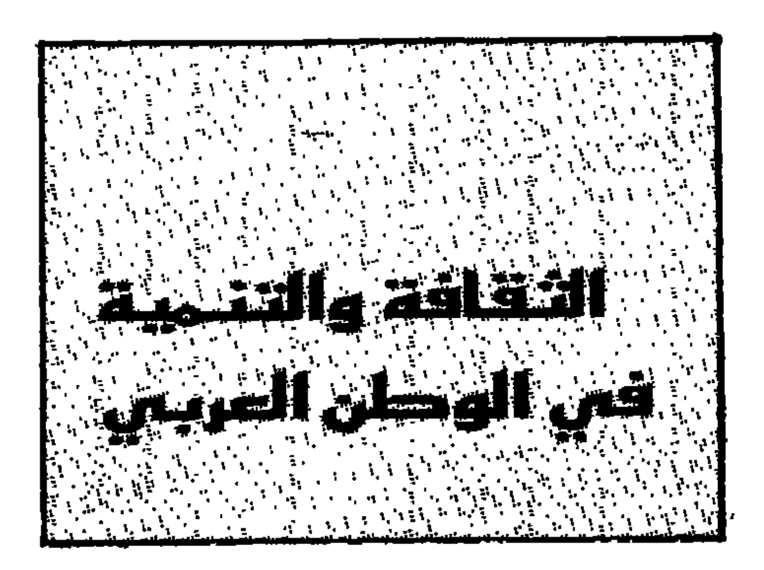
وطالما أن العلاقة المذكورة، أعني العلاقة بين الأساس والتركيب العلوي ومايتقرع عن ذلك، علاقة دينامية متطورة تبعاً لتطور القوى المنتجة وتطور العلاقات الاجتماعية التي تقوم بين الناس بالتوافق معها، فان أية دراسة لتلك العملية، يجب أن تكون تاريخية، أي أن تتبع سير العملية الاجتماعية مرحلة فأخرى بغية الكشف عما هو أساس ويقوم بدور السبب في التحول الذي يطرأ على المجتمع عبر التاريخ.

على أن ما قيل لا يعني أن ثمة خطة مسبقة جاهزة نحاول، بتطبيق المنهج المذكور، قسر الأحداث الاجتماعية حيث تتلاءم معها، وتكون مجرد أمثلة مرغمة على أن تكون مؤيدة لها. إن ما نقصده هو أن المنهج المذكور هو نتاج تراكم معرفي بشري طويل أثبتت الممارسة الطويلة للبشرية صحة دعاويه، لأنه المنهج الوحيد الذي يحمل السمات نفسها التي تحملها

الظواهر الاجتماعية، وأن ما نقوم به فيما بعد ليس فرص مفاهيم محددة على الواقع الاجتماعي، وإنما دراسة ذلك الواقع كما يحدث بالفعل دراسة تجريبية مراعين سماته المادية والجدلية والتاريخية لاكتشاف المفاهيم والقوانين الناظمة لحركته.

وبتسلحنا بالمنهج المذكور، يمكن أن يتكون لدينا فهم دقيق للتراث أو، والمعنى واحد، لقانونية حركة التاريخ العربي الماضي والحاضر، وأن نوظف ذلك الفهم لتأسيس المشروع الحضاري العربي التقدمي الذي نطمح إلى تحقيقه في المستقبل.

الفصل الثالث



قد لا أجانب الصواب إن قلت أن الشكل السائد للتنمية في الوطن العربي إنما هو تنمية التخلف. فالقراءة الدقيقة للواقع العربي الراهن تكشف بوضوح عن أن المجتمع العربي مصاب بالشلل على كل صعيد، وأن العجز شبه التام يكاد يكون القانون الأساسي الناظم لحركته.

فالمجتمع العربي محكوم بايديولوجيات وممارسات اجتماعية تكاد تسلبه سمات المجتمع المدني وتجعله أقرب إلى أن يكون تجميعاً مكانيكياً لكتل بشرية هي أشبه بحزمة من الحطب لا يربط أعوادها بعضها مع بعض سوى حبل خارجي.

إنه ليس النسيج المتشابك من العلاقات الذي يكون كل فرد حبكة فيه، ولا الرحم الذي ينتمي إليه الأفراد، وترتقي فيه وبواسطته قواهم البدنية والعقلية والخلقية والاجتماعية، وتنصقل مشاعرهم، وتزداد أحاسيسهم رهافة، ولا الكل الذي يكون كل فرد جزءاً فاعلاً ومنفعلاً فيه، ولا حتى السوق التي يتبادل أولئك الأفراد فيها الخدمات والمنافع، وإنما هو ساحة صراع يكون فيها الكل في حرب ضد الكل.

وعلى الرغم من أن هذا المجتمع يمتلك امكانات زراعية هائلة فإن نسبة الاكتفاء الذاتي من الغذاء تنخفض كل عام. منها ١٨٧ مليون هكتار من الأراضي القابلة للزراعة[١].

فقد استوردت الدول العربية أغذية من الخارج قيمتها /٧/ مليارات من الدولارات عام ١٩٨٠ ، أي ثلاثة أضعاف ما كانت قد استوردته عام ١٩٧٨ . وتكشف الأرقام التي قدمها الأمين العام لجامعة الدول العربية

ان الوطن العربي بات من أكثر مناطق العالم عجزاً عن توفير الغذاء لابنائه[٢].

وعلى الصعيد السياسي فالمجتمع المذكور لم يدخل طور التكوين بعد. فلا الدولة هي دولة الشعب، ولا الفرد هو المواطن الذي تقوم تلك الدول على ولائه لها فحسب.

إن الدولة في المجتمع المذكور هي دولة الغزو، حيث تهيأت لعائلة أو لقبيلة، في لحظة تاريخية معينة، أسباب القوة التي استطاعت بامتلاكها غزو العائلات والقبائل الأخرى، والحاقها بها، واخضاعها لنفوذها، وتكريس تبعيتها لها.

ولذلك فهي الدولة التي تقوم على أساس السلطة والخضوع، وليس على أساس التعاقد والحقوق. فالحاكم هو الآمر، وما للرعية من دور سوى الطاعة والخضوع أو القمع فحسب. إنها دولة الـ ٩٩,٩٩ بالمائة، التي لا يكون الولاء فيها للمصلحة القومية العليا، وإنما لمصلحة العائلة أو القبيلة الخاصبة البهيمية المتمثلة بتكديس الثروة حتى التخمة وذلك بأقصر الطرق وبأية وسيلة كانت أما على الصعيد الأمني فالمجتمع المذكور ليس امنا على نفسه. فعلى الرغم من أن في حوزة العرب ترسانة من الأسلحة لا تقل عن ترسانة واحدة من الدول العظمى، فإن في مقدور أي طامع الوصول إلى أي مكان يشاء، لا لأن ترسانة الأخرين أكثر فاعلية وأشد فتكاً، وإنما لأن ارادة استخدام مالدينا من أسلحة ليست ارادتنا، والأيدي التي تضغط على الزناد أو زر التشغيل ليست أيدينا. إن دورنا يقتصر على شراء هذه

الأسلحة وتخزينها وحراستها ودفع مرتبات خبرائها، ثم اتلافها وشراء غيرها.

وعلى الصعيد العلمي، فإن ماننجزه إنما هو استيراد كل شيء يخترعه غيرنا، والخضوع لأحكام ذلك الاستيراد، والتبعية للايديولوجية الناظمة لآليته. فلا رعاية للبحث العلمي، ولا مخابر، ولا ميزانيات، ولا حاضنة اجتماعية للباحثين. إنه الفقر العلمي المدقع، والجهل المطبق.

أما على الصعيد الثقافي فالأزمة ليست أقل شدة، وليس الإنسان العربي في هذا المجال أقل عجزاً. فالمجتمع العربي محكوم بمنظومة قيم ثقافية شاملة موظفة باتقان لتكريس التجزئة في الوطن العربي، وربط هذا الأخير بالسوق الرأسمالية العالمية، وتعميم الجهل، وتعميق التخلف، وترويج نمط الحياة الاستهلاكية المجنونة، وخنق المشاعر القومية، ولجم أي نزوع بنائي لدى الجماهير، وايقاظ المظلم من الماضي الغابر وجعله جاثماً باستمرار على صدر الحاضر، وممسكاً بتلابيبه.

وإذا تصادف ان طغت على السطح ثقافة أخرى بديلة، فغالباً لا تكون فاعلة، وتعجز تماماً عن زحزحة ذلك الركام الذي تكدس جيلاً بعد جيل طوال أكثر من عشرة قرون. وقد كان لهامشية المثقفين العرب الذين يبحثون عن الحقيقة خارج اطار المجتمع غير المتطور المذكور[٣] دور كبير في عزوف الجماهير عن تلقي ما يطرحونه من أفكار وقد كرس ذلك، الانفصام القائم بين النخبة المستنيرة والجماهير الشعبية، بين مستوى الثقافة الرفيع والجماهيري، مما أفقد المثقفين قوتهم الداخلية وفاعليتهم، وجعلهم

عاجزين عن التأثير في مجرى الأحداث. كذلك كرست ذلك العزوف، الهوة الفاصلة بين فكر أولئك المثقفين وتجربتهم الاجتماعية. فقد أفضى نشاط معظمهم إلى تأملات ومحاكمات ونقاشات تجريدية، لا تقترن بشروط تحققها المادية، ولا تمتلك أية قوة فعلية في الواقع العملي[٤] لذلك خلت الساحة الجماهيرية العربية من أية ثقافة سوى الثقافة التي تكرس العجز، وتعوق التقدم.

لكن هل يعني ما قيل أن التخلف المذكور حالة عربية أبدية وأنه ليس ثمة من وجهة للتنمية غير تنمية التخلف؟

قبل أن أجيب عن هذا السؤال، لابد من تفسير هذه الظاهرة، وتبين أسبابها، إذ بغير هذه الطريقة يصعب الاهتداء إلى سبل تجاوزها. وهذا يقودنا إلى طرح السؤال:

لماذا هذا التخلف؟

حين قلت في بداية البحث «إن الشكل السائد للتنمية في الوطن العربي هو تنمية التخلف» فانني أعني ما أقول. فالتخلف القائم موّجه ومخطط له ومتعمد، وليس أبداً نتيجة لجهل الناس بشروط التقدم، وعجزهم الطبيعي عن الاهتداء إلى الطرق التي تؤدي إليه.

إن التخلف المذكور حالة قائمة لأن ثمة قوى فاعلة وفائدة للمجتمع العربي ترتبط مصالحها بتكريس تلك الحالة، ولذا فهي تقودها بوعي، وتوجهها بدقة محكمة.

ولتوضيح ذلك أقول ان الناس الذين يصنعون ظواهرهم الاجتماعية على نحو معين لا يتكونون في الفراغ، ولا هم، ودونما سبب على هذا النحو أو ذاك. وإنما هم نتاج ما يصنعونه، فيكونون، بشكل أو باخر، ذوات الظواهر وموضوعاتها في آن معاً.

وفي حالتنا نحن العرب، فإن الطريقة التي نصنع وفقاً لها حياتنا هي التي تتحكم، في المقام الأول، بتكويننا، وبنوع العلاقات التي تقوم فيما بيننا، وكذلك في تحديد منظومة القيم الحقوقية والاجتماعية والسياسية والخلقية والعلمية، التي نعتنقها، ونسلك وفقاً لها. والحق أن القراءة الدقيقة لما يجري في الواقع العربي تبين بوضوح أن ثمة نموذجين رئيسيين لطريقة صنع العرب لحياتهم، نموذجاً يسمى تجاوزاً بالنموذج الرأسمالي، وآخر شبه اشتراكي، وأن هذين النموذجين، هما اللذان يقودان، كل بطريقته الخاصة، عملية التخلف المذكورة، ويوجهانها بدقة وإحكام شديدين.

فالنموذج الرأسمالي تقوده قوى ليست بالقوى الانتاجية الضاربة الجذور في أعماق الأرض العربية، ولا هي بالقوى التي نمت في رحم الاقطاع وتمردت عليه، ثم ثارت ضده عندما ضاق اطاره البنيوي بطموحاتها.[٥]، وإنما هي، في معظمها مجموعة عائلات أو قبائل ضحلة وجاهلة غزت الأرض العربية بأسلحة امبريالية، فهيمنت على أملاك الجماهير ومصادر ثرواتهم، أو أوكلت إليها مهمة الاشراف على تسيير فروع الشركات التي أقامتها الامبريالية، بالتعاون معها، في هذا القطر العربي أو

ذاك، وتصريف منتجاتها، مقابل نسبة معينة من الأرباح تتقاضاها لقاء ذلك، وأيضاً مقابل التعهد بحماية السلطة التي سلمتها اياها، من الأخطار التي قد تتهددها من جراء أي نهوض شعبي محتمل(٦).

بمعنى أخر، أقول إن ما يسمى بالبرجوازية العربية التي ولدت كنتيجة لترتيب الامبريالية للوطن العربي، وغدت مرتبطة بألف خيط من خيوط تلك الامبريالية، نمت على أرضية تجزئة الوطن العربي، وتفتيت وحدته وتقسيمه إلى أنظمة متمايزة، وبالتالي متعارضة، أي أن نموها وصعودها كانا ولا يزالان مشروطين بتعميق حالة التجزئة والتخلف. فلطالما كانت البرجوازية المذكورة وليدة الخارطة الجيوبوليتيكية للوطن العربي التي اسهمت في صنعها الامبريالية، (أعني التجزئة والتخلف) فإن استقرار هذه الخارطة، واستمرارها، هما الجذر الذي تستقي منه تلك البرجوازية نسغ حياتها. وهذا ما يفسر لنا لماذا أدى التطور العربي إلى مزيد من البعثرة والتمزيق القوميين، وإلى مزيد من التبعية للامبريالية، وليس باتجاه ترسيخ أسس الاستقلال الاقتصادي والسياسي(٧).

ولأن هذه البرجوازية نمت على النحو المذكور، ولكي تضمن لوجودها القطري الاستمرار، مارست سياسة دفاعية تقاتل كل نموذج قومي، سياسة جوهرها تفكيك المجتمع واستنزاف امكانياته، وتدمير طاقاته عن طريق اشعال سلسلة من الحروب والتناقضات والممارسات اللاأخلاقية مثل: الحرب ذات الشكل الطائفي في لبنان، وافتعال النزاع بين المسلمين والأقباط فى مصر، والأكراد والعرب في العراق، والعرب والبربر في

المغرب، والمسلمين والمسيحيين في جنوب السودان أو اشعال الحروب بين ايران والعراق، أو بين ليبيا ومصر، أو الجزائر والمغرب، أو الاردن والفلسطينيين. . . الخ.

كذلك لجأت إلى القمع في الداخل لتدمير كل نزوع قومي لدى المواطن، ولتغييب ملامح المجتمع المدني، وتهميش الشعب تهميشاً تاماً، والغاء الاستقلال السياسي ـ الذاتي للحركة الشعبية، واطفاء السياسة، وتقديس السلطة، وتدمير التماسك الاجتماعي[٨].

ولكي يتكرس التخلف، الذي هو الجذر الذي تستقي منه البرجوازية العربية نسغ حياتها، كما أسلفنا، أمعنت تلك البورجوازية في تجهيل الناس والغاء عقولهم، وحالت دون ارتباطهم بالعلم والتفكير العلمي. وقد سلكت في ذلك مسلكين: الأول عزل العقل عن شروط تكونه العلمي، والثاني حشو ذلك العقل بثقافة اظلامية أو استهلاكية لا تمت بأية صلة للتقدم.

ففي الحالة الأولى، لم تضع العقل العربي في صراع مع الطبيعة، ولا في مواجهة حاجات الصناعة المتجددة على الدوام، ولا زجته في دائرة البحث الاجتماعي الذي تقتضيه حاجات الإمساك بالسلطة السياسية.

إن النظام الانتاجي لتلك البرجوازية يقوم على استلام أكياس الذهب من الأجانب الذين حللوا التربة العربية، ودرسوا قانونية تفاعل عناصرها، وشيدوا منشآت استخراج المعادن وتنقيتها، وضخ السائل

منها، وسوقوا الانتاج المتولد عن هذه العملية في الأسواق الأجنبية ولم يحضر العقل العربي طوال هذه العملية إلا ساعة استلام الأكياس المذكورة.

كذلك فإن العقل المذكور يستورد الآلة ومعها الخبير المكلف بتشغيلها، ويستورد السيارة، والمحراث، والطيارة، وحتى ابرة الخياطة، دون أن يعلم شيئاً عن آلية عمل تلك الأدوات سوى ضغط زر التشغيل(٩).

وإذا تصادف أن ظهر إلى حيز الوجود عالم متميز كان قد تكوّن ضمن وضعيات حضارية أخرى غير عربية، فإن الوضعية التنموية العربية البورجوازية المهيمنة، سرعان ما تمسك بتلابيبه، وتسعى إلى وأده. ففي الحال تغيب عنه الحوافز المادية والمعنوية التي تدفعه إلى البحث والتنقيب وتجهض الحرية التي ينمو في مناخها تفكيره، الأمر الذي يدفعه إما إلى الانتحار أو الهجرة إلى حيث نما وتطور بفعل الحوافز المادية والاجتماعية والثقافية المتوافرة في المكان الذي أتى منه، والمعدومة كلياً أو في حدود الكلي في موطنه الأصلي(١٠).

أما في الحالة الثانية، فإن تكوّن مايُسمّى بالبرجوازية العربية على النحو المذكور لم يجعل منها حاملة حضارة، ولا شعرت يوماً بأنها في حالة تنافس مع أية حضارة أخرى. ولذلك لم تشعر بحاجتها إلى ابتكار أية قيمة، أو مفاهيم، أو وجهة نظر جديدة لا عن العالم ولا عن الحياة، وإنما ظلت قانعة بجهلها، وراضية ببهيميتها. ولم يكن لها من مطلب في هذه الحياة سوى تركها تنعم بمزيد من التخمة، ومزيد من الجنس. ولذا فإن كل ما

شعرت أنها بحاجة إلى فعله، لضمان استمرار سيطرتها وتحكمها، إنما هو شد عقول الناس إلى الوراء، وتغييبهم عن حاضرهم، بدعوى المحافظة على العادات والتقاليد وقيم الآباء والأجداد، متذرعة بآية هنا، وحديث نبوي هناك، وبمجموعة من الفتاوى الجائرة المدونة في أوراق الزمن العربي الصفراء المبعثرة هنا وهناك عبر تاريخ طويل عمره حوالي أربعة عشر قرنا[١١].

إن الوضعية الثقافية التي انتجتها البورجوازية العربية، وزجت العقل العربي فيها، إنما هي الوضعية التي تتمحور حول فكرة العودة إلى الأصول أو ما اصطلح على تسميته بـ «الأصالة» لا بمعنى الانتماء الراهن للمصالح الملحة والجذرية للجماهير العربية وقضاياها القومية والاجتماعية والثقافية والعلمية في الزمن الحاضر، وإنما بمعنى المقولة الميتافيزيقية التي لا تحلق فوق الزمن الحاضر وتحدياته ومهماته الكبرى فحسب، بل التي تنفلت من جميع شروط الزمان والمكان والتحول التاريخي والاجتماعي، أي الأصالة التي تصبح مجرد انتماء مزعوم إلى ذات وخصائص ثابتة وباقية عبر الزمان والتاريخ، تتجلى أحياناً وتغيب أحياناً أخرى، لكنها تظل هي هي لا تؤثر فيها تبدلات تاريخية، ولا تطالها تحولات اجتماعية أو ثقافية. والطريف أن الغزو الثقافي نفسه، الذي تدعي تلك البرجوازية انها تتحصن، بالاصالة ضده، يسارع بمؤسساته وأجهزته ومنظريه، إلى تبني فكرة «الأصالة» هذه والدعوة لها، وتقديم النصح إلى عرب اليوم بالرجوع إلى أصالتهم، والارتداد إلى تراثهم[١٢].

وإلى جانب ذلك تقوم في ظل البورجوازية العربية القائدة ثقافة أخرى تخدم الغرض نفسه، أعني تزييف الوعي العربي، وتكريس تبعيته للمشروع الثقافي الامبريالي.

فمن جهة نجد أن الثقافة السائدة موظفة بالكامل لتعميق القطرية، وتدمير أي نزوع قومي لدى الجماهير فهي تندرج في الجهاز التعليمي الرسمي، وفي مرافق الاعلام كلها، بدءاً بالأغنية التي تمجد الخصوصية القطرية، وانتهاء بصياغة مزورة لكتب التاريخ، مروراً بفرض سوق قطرية للكتاب، تدفع بالقارىء العربي إلى القبول بالانتاج الثقافي القطري، والانعزال عن الثقافة العربية في شكلها الاجمالي. والاقتراب من مواد الرقابة، في معظم الأقطار العربية، يكشف بسهولة عن سعي الدولة إلى حجب ومنع كل فكر يقارب الحاضر العربي من وجهة نظر قومية، ويكتشف أيضاً سعياً موازياً لترويج الكتابات اللاتاريخية والأفكار الكوزموبوليتية. وباختصار تعمل القطرية على جعل التبعية ممارسة يومية، وعنصراً مسيطراً في الثقافة المحلية، وبعداً فاعلاً من أبعاد الوعي الشعبي(١٣).

أما من جهة أخرى، فإن مايكرس التبعية ويزيف الوعي، إنما هو نوع آخر من الثقافة عبارة عن مجموعة من القناعات والمبادىء والقيم التي تحث على العصرنة والتحديث في الفكر والممارسة والتطلعات. هذه الثقافة تدفع إلى تقبل التنمية الرأسمالية الغربية، وتبرزها وكأنها الأكثر ملاءمة لواقعنا، لذلك يجب تقليدها والتباهي بها. بالاضافة إلى ذلك فإن الثقافة المذكورة

تدفع إلى الاعتقاد بأن الاستعانة بالخبرات والمساعدات الغربية المالية والتقنية هي شرط ارتكازي لتجاوز التخلف. وتقوم أجهزة الاعلام والدعاية، وكذلك المدارس والكتب ومعظم المثقفين التابعين للنظام والمهيمنين على الأنشطة الثقافية بنشر هذه الايديولوجية، وبالتالي تطبيع واقع التبعية(١٤).

وباسم «العصرنة» و«التحديث» يتحول الانتاج الوطني إلى مجرد استهلاك تابع، وتختزل كل الشعارات الكبيرة (الحضارة التقنية، المجتمع الحديث، الانسان الحديث الشامل. . .) إلى مجرد دورة استهلاكية تابعة، بحيث يصبح الاستهلاك التابع أداة لخلق قيم ثقافية تابعة، أي يصبح نمط الحياة الاستهلاكي ايديولوجيا مضمرة تمزق المجتمع، وتنمي تخلفه.

فوفقاً لتلك الايديولوجية لا تكون مواضيع الاستهلاك ضرورة حياتية بقدر ما هي تعبير عن النجاح الفردي، وسعي إلى التمايز الاجتماعي. وبذلك تصبح السلعة المستوردة عنصراً في تشكيل الوعي الاجتماعي، أي في تدميره. إذ يعتقد هذا الوعي أن التمايز اجتماعياً يقتضي التشبه بالعالم الذي انتج السلعة، والابتعاد عن السلعة الوطنية التي تمنع التمايز. ولذلك فهو يجهد للوصول إلى مرتبة اجتماعية لا يمكن الوصول إليها بشكل عقلاني. فكأن تدمير الذات هو الطريق إلى تأكيدها في الدولة التابعة(١٥).

وعلى هذا النحو تكون الثقافة في ظل الانتاج البورجوازي العربي ثقافة تنمية التخلف. وهي ثقافة استهلاكية قائمة في الأساس على اعادة انتاج

وتقليد حرفي لنمط الاستهلاك والتصنيع السائدين في دول المركز الرأسمالية وتتحكم بها وتبثها الطبقات القائدة المحلية المتعاونة طوعاً والمرتبطة عضوياً بالاحتكارات الدولية. وهي تعمل على عقلنة واقع التبعية، وكسب التأييد والولاء من قطاعات شعبية كبيرة لسياسات الطبقات الحاكمة، لضمان استمرار هيمنتها الاقتصادية والسياسية، وإعادة إنتاج ارتباطاتها الايديولوجية والاستراتيجية والمادية بالنظام الامبريالي العالمي[١٦].

صحيح أن ما يسمى بالنموذج الاشتراكي أقل التصاقاً بالمشروع الامبريالي المومأ إليه، ولذا فهو أقل خطورة على مستقبل التنمية في الوطن العربي، لكنه ساهم إلى حد ليس بالقليل في عملية تنمية التخلف.

فنمو البورجوازية العربية المشوّه والممسوخ والهجين أدى إلى خلق وضعية اجتماعية اقتصادية سياسية ثقافية عربية مشوهة أدت بدورها إلى ولادة عسيرة لحركة اشتراكية قلقة لا تخلو من تشويه خلقي لم تفلح مباضع الجراحين في إعادته إلى الوضع السوي.

فالتركيب البنيوي لقوى الحركة المذكورة لا يعكس تماماً المصالح الحقيقية للجماهير الشعبية في بناء الاشتراكية ولاسيما حين يتعلق الأمر بالفئات التي تقود تلك القوى، فتحقيق هيمنة نظام الملكية العامة لوسائل الانتاج، والعمل التعاوني، والتحصيل الجمعي، والنزوع البنائي، وقيام العلاقات الديمقراطية الحقيقية بين الناس، وبناء مجتمع حر عادل تتحقق فيه المساواة الحقيقية بين الناس، وتكافؤ الفرص، والقضاء على كل شروط الاستغلال والتمايز المادية والاجتماعية - لم تكن الهم الحقيقي لتلك

الفئات، بقدر ما كان إزاحة القوى القديمة والحلول محلها، والتمتع بكثير من المزايا التي تتمتع بها.

ويسبب ذلك فإنها حين انتزعت السلطة في بعض الأقطار العربية من يد القوى التقليدية، لم يكن ما قامت به نتيجة لنمو ثوري طبيعي. وقد ترتب على ذلك ممارسة نوع من السلطة أسهم في تنمية التخلف أكثر مما أسهم في تنمية التقدم.

فقد تحولت فروع ومؤسسات القطاع العام إلى مراكز امتياز، ومصادر للنهب والرشوة، ومكاتب لممارسة التسلط وإذلال الناس.

وعوضاً عن أن يكون الانتماء إلى مصالح الأمة مسؤولية جسيمة، ونضالاً دائماً، وتضحيات مستمرة، تحكمه منظومة قيم أساسية هي قيم البناء المستقبلي، والغنى العقلي والثقافي والاضطلاع بمسؤولية تحمل أعباء تطوير قدرات الجماهير، ودفعها إلى السير في طريق التقدم، وتحقيق المساواة والحرية، ورعاية قوى الناس ومشاعرهم الطبيعية بالصقل والتهذيب والانفتاح على ما أبدعته عقول الآخرين، وإقامة الحوار البناء والهادف معهم، والصدق في التعامل الاجتماعي، والإخلاص للحقيقة، وبكلمة؛ قيم تحقيق المشروع الحضاري العربي، الذي لن يكون فيه الإنسان نتاج مجتمع طبقي تناحري، ولا الإنسان المستعبد والمستلب ولا تلك النسخة الرديئة عن البورجوازي المتشيىء في دولة المستغلين والطامحين إلى جمع الثروة بأية وسيلة كانت ـ أقول عوضاً عن أن يكون الأمر على النحو المذكور، فإن القوى التي أشرت إليها تحكم ممارستها قيم

الاستهلاك، والهدر الاجتماعي للثورة القومية، والاستهتار بالقانون، والفقر الثقافي والمعرفي، والتهرب من الالتزام الاجتماعي، والقهر، والانغلاق عن العقول الأخرى، والنفاق والجشع، والتهافت على جمع الثروة، والاستغلال، وتنمية الانتاج الطفيلي، وتدني مستوى الاحساس بالانتماء إلى قضايا الجماهير، وتحمل تبعات ذلك الانتماء(١٧).

كذلك فإن التحولات الاقتصادية التي أحدثتها القوى المذكورة ليست في مستوى ترسيخ القاعدة المادية لبناء الاشتراكية، وبالتالي لم تكن موظفة بالكامل في خدمة تنمية التقدم.

فصحيح أن القوانين التي سنتها حددت سقف الملكية، لكنها لم تحدد سقف الاستثمار فأدى ذلك إلى تنامي الامكانيات الاقتصادية والاجتماعية للقوى التقليدية القديمة، وظهور قوى طفيلية جديدة كدست ثروات فاحشة على حساب التنمية الحقيقية، جنتها من تجارة الأراضي، والتعهدات، والسمسرة، والتهريب، ووكالة الاحتكارات الأجنبية، والاستثمار في قطاعات الخدمات والسياحة والنقل والبناء وتصريف السلع الاستهلاكية وغيرها. وقد ساهم هذا كله في تنمية التخلف واجهاض المشروع الاشتراكي الوليد، وحشره في زاوية الظل.

التنمية المطلوبة

حين ننتقل إلى الحديث عن التنمية المطلوبة تغدو العملية أكثر صعوبة وبالغة التقيد. فالقضية لا تنتهي بصوغ عدة أفكار ومفاهيم، بطريقة

مجردة خالصة، أو بتقديم مجموعة نصائح ووصايا اخلاقية لما يجب أن يكون، ثم تتحقق التنمية المطلوبة هكذا على نحو ميكانيكي.

إن المطلوب أن تكون الفكرة المقترحة من النوع الذي يقبله الواقع، أي أن تكون فكرة ذلك الواقع، وأن تنطوي في داخلها على شروط تحققها على الأرض. إذ بغير هذه الطريقة تكون الفكرة مجرد كلمة جوفاء لا معنى لها، تظل تحلق في عوالم الرومانسيين الحالمة إلى مالا نهاية بينما يظل الواقع يمعن في تخلفه، ويظل ينتقل من طور منحط وعاجز إلى طور أكثر انحطاطاً وأكثر عجزاً لقد بنيت قراءتنا السريعة للواقع العربي ان النظامين الانتاجيين العربيين الراهنين ليسا من النوع الذي يسمح بقيام إلا تنمية التخلف. والأخطر من ذلك أن الواقع الاجتماعي المذكور لم ينبىء حتى الآن بظهور قوى جديدة تجعل المرء يتفاءل بأنه يحمل في طياته احتمالات التغيير. واذن ما العمل؟

سأحاول أن اقنع نفسي، تحت ضغط الأفكار التي تكرّست من كثرة التداول، في عقولنا، والقائلة بأن حركة التاريخ تتجه دائماً إلى الأمام، بأن أشارك في الحوار التنموي الدائر في الوطن العربي منذ مطلع عصر النهضة وحتى هذا التاريخ مقترباً ما أمكن من الواقع وحاملاً بصدق هم تغييره، منطلقاً من فكرة أساسية واحدة هي أن المطلوب ليس التنمية بما هي كذلك، وإنما تنمية معينة تصلح لجماعة بشرية معينة في زمان ومكان معينين.

فالمجتمع العربي كأي مجتمع، في طور التكوين، يحمل في جوفه عوامل

ضعفه وانهياره تماما مثلما يحمل عوامل قوته وارتقائه، لا بل أقول ان فيه من عوامل القوة أكثر مما لدى أي مجتمع آخر يمر بحالة مماثلة. ومن الطبيعي أن تكون التنمية المطلوبة، في مثل هذه الحالة، من النوع الذي يحقق الشروط الموضوعية والذاتية الكفيلة بنمو العوامل الثانية، وتلاشي العوامل الأولى.

ولكي نرسم ملامح التنمية المطلوبة، لابد من تحديد كلا العاملين المذكورين.

وتوضيحاً لذلك أقول ان عوامل الضعف تتجسد بوجود طبقات تقود العرب اما باتجاه مزيد من الربط بدائرة النفوذ الامبريالي العالمي عن طريق خلق انتاج رأسمالي مشوّه تابع يترتب عليه اخفاق شامل في كافة ميادين الحياة العربية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية والأمنية والأخلاقية والعلمية التي أصبحت معروفة، أو باتجاه بناء قطاع عام يستخدم كوسيلة لانتشار نمط انتاجي طفيلي تنامى إلى الدرجة التي باتت تهدد المجتمع بالتآكل من الداخل، مما يؤدي إلى حدوث عجز شامل في كافة الميادين المذكورة.

أما عوامل القوة فتتجلى بوجود طاقة بشرية منتجة هائلة، ومساحات شاسعة من الأراضي الزراعية الخصبة، وثروات مائية ومعدنية ضخمة، وامكانيات مالية كبيرة، وموقع طبيعي استراتيجي هام يمكن أن يلعب دوراً مهماً في استراتيجية التنمية.

في ضوء هذا التوضيح ، فإن التنمية المطلوبة لابد من أن تقوم على المبادىء

الرئيسية التالية:

١ ـ التحرر الحقيقي من التبعية للرأسمالية العالمية، ويكون ذلك بتحرير القوى المنتجة العربية من اغلال البطريركية والاقطاع والرأسمالية المشوهة والانتاج الطفيلي.

٢ ـ الاعتماد على الذات، والسير بالتنمية في طريق الاستقلال، وتحقيق الاكتفاء الذاتي.

٣ ـ تنمية الطاقات البشرية اجتماعياً وعلمياً وثقافياً وسياسياً وخلقياً وزجها بالكامل في عملية الانتاج لا كقوى تابعة ومهمشة، وإنما كقوى صاحبة سلطة ولها دور أساسي في توجيه العملية المذكورة، واخضاعها لرقابتها.

٤ ـ القضاء على النمط الاستهلاكي للانتاج الاقتصادي والاجتماعي والثقافي، واقامة نمط جديد يتجه صوب انتاج الحاجات الأساسية والضرورية كخطوة أولى في الطريق نحو تنمية شاملة ومتطورة ومتكاملة.

٥ ـ اقامة علاقات انتاجية جديدة تقوم على أساس انتفاء استغلال الانسان للانسان، وتوفير الشروط المادية التي تفسح المجال لكل انسان لتنمية قواه البدنية والعقلية والفنية تنمية حرة ومتوازنة.

٦ ـ بناء قاعدة علمية وتقنية سليمة، وتوظيفها في خدمة التنمية بما يساعد على السير في طريق الاكتفاء الذاتي.

٧ ـ بناء ثقافة قومية انسانية شاملة تعتمد من جملة ما تعتمد على التراكم المعرفي العالمي، وعلى قراءة جديدة ومتعمقة للتاريخ والتراث

العربيين ووفقـــاً لهذه المبادىء، فإن التنميـــة المطلوبة ليست آلية جزئية أو اختصاصيـــة بالمعنى الضيق للكلمة. أي انها ليست محض مقولة اقتصادية أو تقنية، وإنما هي مشروع كلي يشمل كافة مجالات الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية والعلمية والفنية والحضارية الأخرى(١٨).

لكن لما كان ما قلناه فيما سبق بخصوص الطبقات التي تقود عملية التنمية في المجتمع العربي، يبين أن تلك الطبقات لا تعوق نمو التنمية العربية نمواً سلبياً فحسب، وإنما تحرفها عن مسارها الطبيعي بحيث تغدو تنمية التخلف، فإن الشرط الأساسي الذي لا يمكن الحديث عن تنمية في المجتمع العربي دون تحقيقه، إنما هو ازاحة الطبقات المذكورة من مكانها، وإحلال طبقات جديدة تكون صاحبة المصلحة الحقيقية في التغيير المذكور محلها، والتي تكون التنمية التي تضطلع باعباء تحقيقها تنمية للمجتمع بالكامل، وليست تنمية لطبقة خاصة بعينها.

وعلى الرغم من عدم اطمئناني إلى أن القوى الوطنية والتقدمية القائمة في الوطن العربي مهيأة لأن تلعب هذا الدور التقدمي التاريخي، فإن الخروج من المأزق العربي القائم ليس استيراد قوى تقدمية من أمكنة أخرى، ولا تفصيل قوى فكرية وهمية يتعين على الواقع إما أن يقدَّ على قدها أو ليذهب إلى الجحيم. واذن فالحل لابد سيكون من النوع الذي يمكن أن يفرزه ويتحمله الواقع العربي الراهن، وبهذا الصدد أقول إن الساحة العربية حبلى بالقوى والتنظيمات السياسية ذات التوجه القومي

العلمي البنائي، على الرغم من القصور الكبير الذي يعتريه سواء على الصعيد الفكري أو على صعيد الممارسة، وان الفعل الممكن الوحيد المتاح في الساحة المذكورة، إنما هو كخطوة أولى التقاء تلك القوى على أرضية الاتفاق على برنامج الحد الأدنى النظري الشامل، وأسلوب العمل النضالي والتنظيمي الشامل أيضاً، شريطة أن يسبق ذلك قيام القوى المذكورة بمراجعة نقديةٍ شاملة لمجمل أفكارها النظرية وممارساتها العملية التي لعبت حتى الآن دوراً كبيراً في اعاقة عملية التنمية.

الثقافة والتنمية

أفهم بالثقافة المطلوبة مجموعة الأفكار التي حين تترجم إلى أفعال لا يقتصر دورها على صنع عالم من الأشياء متقدم ومتطور فحسب، وإنما يتجاوز ذلك ليكون في المقام الأول صنع الانسان العربي لذاته.

أي أن الثقافة تقتضي على هذا الأساس رؤية نشاط الانسان العربي، وما يترتب عليه من نتائج، من زاوية تلبية متطلبات الارتقاء الانساني، وإبداع الانسان المذكور لوجوده(١٩)، وذلك بتنمية قدراته الطبيعية الحسية والبيولوجية والسيكولوجية والعقلية والاجتماعية والفنية الكامنة في أعماقه تنمية حرة واعية، لا بوصفه فرداً أو طبقة أو فئة وإنما بوصفه جزءاً لا يتجزأ من نسيج مجتمعه الذي ينتمي إليه.

ووفقاً لهذا الفهم للثقافة، وتحقيقاً للارتقاء الإنساني، ثمة مطالب

انسانية يتعين أن تكون الصيغة الثقافية المطلوبة محكومة بها، ودالة عليها. هذه المطالب هي ألا يكون الانسان العربي مستعبداً أو مستعبداً لآخر، ولا مستغلاً من قبله أو مستغلاً له، ولا تابعاً أو متبوعاً، ولا مزاحماً أو مزاحما، ولا متصدقاً عليه أو متصدقاً، ولا محتاجاً أو لديه ما يفيض عن حاجته. وباختصار يجب ألا تكون هناك حالة اجتماعية تحول دون أن تكون شروط بناء الانسان المادية والاجتماعية متحققة لكل فرد.. وعلى قدم المساواة مع الاخرين.

كذلك يجب أن يكون الإنسان المذكور حراً، وتتهيأ له الفرص نفسها التي تتهيأ للآخرين كي يتزود بالثقافة، والمعرفة، ويكتسب المهارات، ويكون في مقدوره التعبير عن طاقاته وقواه الابداعية الدفينة، واختيار الدور الذي يناسبه للمشاركة في بناء المجتمع المتقدم.

واستناداً إلى هذا الفهم للثقافة، فإن طبيعة المرحلة التي يمر بها المجتمع العربي تقتضي ألا ينظر إلى الثقافة بوصفها تجريداً خالصاً، بل بوصفها ثقافة معينة مطلوبة لمجتمع معين في لحظة تاريخية معينة، أي أن تكون استجابة للضرورات الموضوعية الراهنة والمستقبلية للمجتمع العربي، والمتمثلة بتجاوز التخلف، والسير باتجاه التقدم.

ولكي تحقق الثقافة العربية ما هو مطلوب منها، يتعين عدم النظر إليها على أنها صيغة تكونت مرة واحدة وإلى الأبد، بل بوصفها هي نفسها بحاجة إلى تنمية باستمرار. وهذا يعني أن ما هو مطلوب من الثقافة المذكورة هو أن تقاتل على جبهتين في وقت واحد، جبهة تنمية المجتمع

العربي تنمية اقتصادية واجتماعية وسياسية وعلمية وأخلاقية وأمنية، وجبهة تنمية نفسها أيضاً. أي أن على الثقافة المذكورة اكتشاف الشروط الضرورية لتنمية المجتمع وتنمية الثقافة ذاتها، سواء بسواء.

وحتى تضطلع الثقافة المطلوبة بالدور المذكور يتعين أن تكون قبل كل شيء نتيجة لقراءة الواقع العربي الراهن قراءة دقيقة، أو استجابة لمتطلبات بنائه، وليس نتيجة للتفكير المجرد المنعزل عنه أو المتعالي عليه. وبهذا المعنى يجب أن تكون ثقافة جماهيرية، أو ثقافة للجماهير التي بدونها لا يمكن تحويل الثقافة إلى فعل. وليس ثقافة النخبة المتعالية على الجماهير، والعسيرة الفهم عليها، والتي ان قامت لن يكون لها على الأرض سوى الرجع اليسير فحسب.

بناء على ما تقدم، واستناداً إلى قراءتنا السريعة والمتواضعة للواقع العربي ماضياً وراهناً، وتحديدنا للمبادىء الأساسية التي تقوم عليها عملية التنمية المطلوبة، فإننا نرى أن ثمة ثلاثة مطالب أساسية لابد للثقافة من الكشف عنها واعتبارها شروطاً لا غنى عنها لدفع عملية التنمية باتجاه الأمام: الأول هو تحديد التناقضات الأساسية القائمة في المجتمع العربي الراهن، والثاني تحديد: شروط الانتاج الثقافي ذاته، والثالث تحديد الشروط المادية والاجتماعية والسياسية الكفيلة بتجاوز التخلف من جهة، والسير في طريق التنمية المطلوبة من جهة أخرى.

فقد بينا فيما سبق أن التخلف العربي جاء نتيجة لترتيب الامبريالية

للوطن العربي، وقد اقترن ذلك الترتيب بتثبيت التجزئة من طرف، وقيام علاقات انتاجية اقطاعية وكولونيالية وهيمنة ثقافة استهلاكية تابعة من طرف آخر. كما جاء نتيجة لممارسات طفيلية من قبل قوى اسهمت في تآكل المجتمع وتنمية التخلف باسم الاشتراكية.

ولذا فان التحرر الحقيقي للمجتمع العربي وتنميته وفق المبادىء المذكورة يقتضيان مقاومة أدوات الفعل الامبريالي من جهة، وأدوات الممارسات التضليلية من جهة أخرى.

لكن طالما أن الأدوات المذكورة بشقيها البورجوازي والطفيلي، هي بنهاية التحليل قوى طبقية معينة تشرف على تشكيل واعادة تشكيل البنى الاجتماعية ـ الاقتصادية التي تنتج التبعية للامبريالية العالمية، كلاً بطرقه الخاصة، وذلك بتفردها بالسلطة السياسية وتسخيرها لها لخدمة مصالحها الخاصة على حساب النمو الإنساني الحقيقي للطبقات المنتجة العربية العريضة صاحبة الحق بتلك السلطة، فإن المجتمع العربي يغدو على هذا الأساس مجتمعاً طبقياً، يكون التناقض الأساسي فيه تناقضاً بين الطبقات والفئات البورجوازية الاقطاعية والكولونيالية والطفيلية الجديدة المرتبطة بنائياً ووظيفياً، وعلى درجات متفاوتة بالمشروع الامبريالي، والمعادية للوحدة العربية من جهة، والطبقات الجماهيرية المنتجة والساعية إلى التحرر الحقيقي الشامل وتحقيق الوحدة القومية وتجاوز التخلف من جهة أخرى.

ولذا فإن كل ثقافة لا تضطلع بمسؤولية الكشف عن التناقض المذكور

وتحديد شروط حسمه، يصعب اعتبارها ثقافة عربية بالمعنى الدقيق للكلمة.

أما فيما يتعلق بتحديد شروط الإنتاج الثقافي، فثمة وجهان لهذه العملية، وجه سلبي يتمثل بتحرير الثقافة التنموية من كل المعوقات التي تحول دون خلقها، وآخر ايجابي ويقصد به كل مايساعد على تنميتها.

وتحقيقاً لذلك يتعين، في الحالة الأولى، تحرير الفكر العربي الراهن من هيمنة التفسير البورجوازي للتراث، وأيضاً من تبعيته للثقافة الاستهلاكية الامبريالية التي تنهش فيه، وتسعى إلى تدميره. بمعنى آخر، فالمطلوب تحرير الفكر المذكور من سيطرة الايديولوجية البورجوازية. المهيمنة عليه، والمعوقة لتحركه التاريخي وتقدمه.

فقد بينا فيما سبق أن ضحالة البورجوازية المذكورة وجهلها، جعلاها عندما وجدت أن ليس لديها ما يسوغ وجودها كقائدة للمجتمع العربي، تلجأ إلى التراث كي تستمد منه شرعيتها فشدت عقول الناس إلى الوراء بدعوى «الاصالة» والمحافظة على العادات والتقاليد وقيم الآباء والأجداد. والحق أنها برعت كثيراً، مستفيدة من انتشار الأمية والجهل ومن اخفاق حركة التحرير العربية، في توظيف الوجه المظلم والرجعي للتراث لتثبيت الوضع الاجتماعي والثقافي والسياسي والاقتصادي والأمني السائد، ونجحت إلى حد كبير في هذا الميدان، لأن الساحة الثقافية العربية خلت في الماضي وتكاد تخلو الآن من أية قراءة لذلك التراث سوى قراءتها هي له[٢٠]

كذلك ينبغي تحرير الفكر المذكور من القصور النظري الشديد الذي يعتري الفكر التقدمي العربي المطروح، ومن نوسانه الزئبقي بين قطبي الانتماء إلى المصلحة الخاصة والمصلحة العامة المتناقضين، وأيضاً من ضبابيته الكثيفة التي تعوقه عن تحديد الطريق السليم لحل مسائل عربية أساسية كمسألة الوحدة القومية والاشتراكية والحرية، ومن تردده الشديد تجاه حسم كثير من القضايا الفكرية المطروحة في الساحة الثقافية العربية، كقضية «الأصالة» والمعاصرة، ونظرية القيم الاجتماعية، وتحديد الدور الوظيفي للدين. . . وغير ذلك، وأيضاً من عجزه عن تفسير حالة التردي القائمة في الوطن العربي التي يعزوها تارة إلى مؤامرات الامبريالية، وأخرى إلى غياب الديمقراطية، وثالثة إلى الدين، ورابعة إلى التخلف، وخامسة إلى التجزئة، وسادسة إلى ازدواجية الشخصية العربية. . . وبكلمة، يعزوها إلى النتائج وليس إلى الأسباب[٢١].

أما في الحالة الثانية، فقد تبين لنا من قراءتنا السابقة للواقع العربي أن الدولة التابعة لا تسمح في ممارساتها بانتاج الثقافة التنموية المطلوبة، ولذا فإن ثقافة من هذا النوع لا يمكن أن تتكون إلا في حقل النضال ضد تلك الدولة. وهذا يعني أن المستوى الذي تتم فيه المواجهة بين القوى القومية التقدمية والقوى التابعة هو المستوى الأساسي الذي يتم فيه انتاج الثقافة والحق أن مشروعاً من هذا النوع ينهض قبل كل شيء على القوى الشعبية، ويسعى إلى مسح الغبار عن شخصيتها المهمشة والمهددة، ويبحث عن شكل الفعل السياسي الذي يسمح لهذه القوى أن تحاور

واقعها وماضيها وقدراتها الذاتية، وتتعرف على طبيعة العدو الذي تقاومه(٢٢).

كذلك فإن المشروع المذكور لابد له لكي ينمو من أن يتحرك في حقل علمي تكون الكشوف ومناهج التفكير العلمية الإطار المرجعي الدائم الذي يتعين الحوار معه على الدوام.

فقد دللت وقائع تطور الفكر البشري أن هناك توازياً بين التطور الثقافي والتطور العلمي، وأن كل تطور يطرأ على الثاني يؤدي إلى حدوث تأثير فاعل في مسار الأول.

كذلك يتعين أن تتكىء الثقافة المطلوبة على قراءة الماضي قراءة معمقة. ففي تلك القراءة تصحح فهمها للواقع، وترقى بذلك الفهم باستمرار إلى مستوى أكثر تقدماً.

صحيح أنها تقرأ التاريخ بمقولات فكرية غالباً ما تكون معدة لكن أهمية القراءة المذكورة تنبع من أنها تصحيح تلك المفاهيم اعتماداً على التاريخ. وبهذه الطريقة فانها تجدد انتاج نفسها وترقى به إلى مستوى أكثر تقدماً.

وأخيراً فإن ما هو مطلوب في هذا المجال، ويشكل شرطاً أساسياً من شروط الانتاج الثقافي إنما هو الانفتاح على الثقافات الأخرى بغية الإفادة منها من جهة، ورفدها من جهة أخرى.

إذ من غير المعقول أن تدير ثقافة ما ظهرها إلى التراكم المعرفي الذي انتجته البشرية عبر تاريخها الطويل، وتبدأ من الصفر لكي تنتج ذاتها. ولا تفيد في هذا المجال مزاعم التحصن بالأصالة كأسلوب لمواجهة خطر ما

يسمى بالغزو الثقافي.

فحيثما توجد ثقافة حية نامية متحركة تتعامل مع مشكلات عصرها الكبرى، وتحدياته المصيرية بنجاح معقول، وتتفاعل مع قضاياها القومية والفكرية والعلمية والتقنية والفنية بصورة خلاقة، لايوجد خطر من التعامل مع أية ثقافة أخرى تأتي من الخارج(٢٣).

أما فيما يتعلق بالمطلب الثالث الذي يتعين على الثقافة الوفاء به، أعني تحديد الشروط المادية والاجتماعية والسياسية لتجاوز التخلف وتحقيق التنمية المطلوبة، فقد بات واضحاً في ضوء ماسبق أن قلناه، أن التحرر العربي المطلوب هو تحرر شامل من الأرضية الجيوبوليتكية الاقتصادية الاجتماعية القائمة التي هي وليدة الترتيب الامبريالي للمنطقة وهو مرتبط عضوياً ووظيفياً بالقضاء على النظام الاقتصادي، الاجتماعي الذي ينتج التخلف والتبعية(٢٤)وإقامة نظام آخر بديل يقوم على أساس بناء مجتمع عربي غير طبقي متقدم وحر وموحد.

لكن لما كان ذلك غير ممكن التحقيق إلا بفعل نضالي موجه ضد الطبقات والقوى المرتبطة وظيفياً وعضوياً بديمومة النظام الأول، فمن الطبيعي أن يكون تنظيم الطبقات الشعبية العربية صاحبة المصلحة الحقيقية في التحرر والوحدة والتقدم تنظيماً سياسياً، وتسلحها بوعي علمي متقدم وثوري، وممارستها لفعل نضالي طبقي واع ومنظم، شروطاً لا غنى عنها لإنجاز المهمة الكبرى المذكورة.

وتبعاً لذلك فإن الثقافة التنموية المطلوبة لابد من أن تكون ثقافة قومية

اشتراكية تحررية، يكون القضاء على نظام الملكية الخاصة الاستغلالي لوسائل الانتاج واحلال نظام ملكية الشعب العامة محلها شرطها المادي لتحقيق التنمية المطلوبة،والقضاء على التجزئة وقيام المجتمع العربي الموحد شرطها الاجتماعي ويكون وضع حد لاحتكار القوى البورجوازية والطفيلية للسلطة المستبدة والقمعية، وإحلال السلطة الشعبية الديمقراطية محلها شرطها السياسي.

الهـوامش

(١) جورج المصري: محاولة في تصوير مفهوم عربي للتنمية. مجلة الوحدة. العدد ٤٥ ص٢٨ .

(٢) خضر زكريا: التبعية عقبة أساسية في تحقيق الوحدة العربية. كتاب: الندوة الفكرية حول الوحدة العربية. دمشق ١٩٨٦ . ص٢٣٦ .

(٣) عدد من المؤلفين: المثقفون والتقدم الاجتماعي. منشورات وزارة الثقافة دمشق ١٩٨٤ ص٥٠ .

(٤) المرجع نفسه ص٣٠١ـ ٣٠٢ .

(٥) مطيع مختار: أليات التبعية ومأزق التنمية في الوطن العربي. مجلة الوحدة العدد ٤٥ . ص٤٦ .

(٦) حامد خليل: لماذا التخلف العربي. مجلة النهار العربي والدولي العدد ٤٢٠ ١٩٨٥ . ص٤٦ .

(٧) محمد حافظ يعقوب: التخلف العربي والتحرر العربي. دار ابن رشد. بيروت ١٩٧٧ . ص٤٨ - ٤٩ .

(٨) فيصل دراج: القومي والقطري في علاقتهما بالنضال من أجل الاشتراكية بحث غير منشور ص١٢

(٩) حامد خليل: المرجع المذكور. ص٤٧ .

(١٠) طيب تيزيني: اشكالية التنمية للطاقات البشرية العربية. بحث غير منشور

(١١) حامد خليل: نحن والتراث. مجلة المناضل العدد ٢٢١ تموز ١٩٨٨ ص١٣ .

(١٢) صادق العظم: الغزو الثقافي مجدداً ص٢ .

(١٣) فيصل دراج: القومي والقطري. . . . ص١٤ .

(١٤) عبد الخالق عبد الله: التبعية والتبعية الثقافية: مجلة المستقبل العربي العدد ٨٣

(١٥) فيصل دراج: وضع الثقافة في شروط التبعية - بحث غير منشور ص٤ - ٥ .

(١٦) المرجع السابق ص٢٣ .

(١٧) حامد خليل: قصور العامل الذاتي: الندوة الفكرية الأولى حول الوحدة العربية دمشق ١٩٨٦ ص٤٤٣ .

(١٨) هيئة التحرير: مجلة الوحدة العدد ٤٥ ص٥ .

(١٩) نايف بلوز: ملاحظات عامة في نظرية الثقافة. بحث غير منشور. ص٤٢ .

(٢٠) حامد خليل: نحن والتراث: ص١٤ .

(٢١) حامد خليل: أزمة الفكر التقدمي العربي. مجلة المناضل. العدد ١٥ نيسان ١٩٨٦ . ص٤٠ - ٤٢ .

(٢٢) فيصل دراج: وضع الثقافة. . . ص٢٠ .

(٢٣) صادق العظم: مرجع مذكور. ص٤ .

(٢٤) محمد حافظ يعقوب: مرجع مذكور. ص٢٣ .

هذه السلسلة:

«الثقافة للجميع» عنوان طموح يتجاوز كثيراً دار نشر أو مؤسسة ثقافية. فما تريد أن تكونه هذه السلسلة هو: ثقافة من أجل الجميع، أي ثقافة ضرورية للجميع، تبدأ بأسئلة القارىء الحقيقية، وتحاول الابتعاد عن الهموم الشكلية والأسئلة الزائفة.

ولاتتحدد هذه السلسلة بمعايير مدرسية أو بمقاييس مجردة تفصل بين الانسان وقضاياه الفعلية، بل تطمح أن تقترب من المسائل التي تهمّ الانسان الفعلي في حياته اليومية، سواء كانت تلك المسائل اقتصادية، سياسية، وطنية، ثقافية... أي أن هدف هذه السلسلة هو ترجمة أسئلة القارىء العادي، الذي يتطلع الى حياة أفضل.

تسعى سلسلة «الثقافة للجميع» الى الاقتراب من القضايا التي تساعد القارىء على معرفة واقعه الاجتماعي والوطني، وتحرّضه على تأمل اليوم والغد معاً، وتدفعه الى التفكير بواقع تتحقق فيه رغباته الانسانية وتطلعاته الوطنية ويقترب فيه من ضروراته المادية والمعنوية والأخلاقية. ولهذا فإن هذا الكتاب يبدأ بهموم القارىء، ويتطلع الى الحوار معه من أجل واقع مختلف، لأن الكتب لاتصنع الواقع المرغوب، فما يصنعه هو مجموعة الارادات الحرة.

1.92

خلي

ا

دار كنعان
للدراسات والنشر